

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بنود جدول الأعمال من ٥٣ إلى ٦٦ و ٨٦
إلى ٧٢ و ١٥٣ (تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتصلة
بنزع السلاح والأمن الدولي

لقد أتينا إلى هنا، مثلما فعلنا كل عام، لنحافظ على موعدنا مع تاريخ الانسانية، التي لا يمكن حدوث تطورها وتحولاتها دون الاهتمام الصريح من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمسائل نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تتيح الدورة الحالية لدولنا فرصة اضافية لأن تختبر ارادتها السياسية وقدرتها على ايجاد الظروف اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق غاياتها.

وخلال السنوات الخمس الماضية التي سجلت بداية عهد جديد بزغ من أنقراض الحرب الباردة، شهد العالم تطورات ايجابية هامة في مجال نزع السلاح - وعلى الخصوص التوقيع على معاهدي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والهجومية والحد منها وتجديد دول نووية معينة وقفها الانفرادي الاختياري للتجارب النووية. وانضمام دول جديدة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واعتماد اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي وقعها عدد من الدول الأعضاء.

السيد بينافياخ (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري الكبير أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد توغو، عن التهاني الحارة والصادقة على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجنة الأولى.

وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير أدولف ريتز فون واغنر، ممثل ألمانيا، على عمله الرائع خلال الدورة الثامنة والأربعين. ونود أيضا أن نعرب عن تهانئنا لجميع أعضاء هيئة المكتب ولأمين اللجنة، السيد سوهراب خيراضي، ولزملائه.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

(A/49/436). ومع ذلك، من الأهمية أن تجدد ولاية الفريق حتى يمكنه القيام بأسرع وقت ممكن بإجراء التحديد الدقيق للمنطقة.

ويرحب وفد توغو أيضا بالبدء الوشيك لتنفيذ معاهدة ثلاثيلوكو، ويشجع استمرار الجهود لصياغة صكوك مماثلة بغية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم.

إن الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالتسلح ضروريان إذا ما كان للثقة أن تنشأ بين الدول. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالأهمية التي تعلقها الدول على الاحتفاظ بسجل الأسلحة التقليدية. ونحن نؤكد مجددا تأييدنا للأنشطة التي اضطلع بها في هذا الصدد، ونأمل في أن يتجاوز مجال تطبيق السجل عمليات النقل الدولي.

ورغم كل هذه النتائج الجديرة بالذكر، التي تبدو ممهدة لطريق نزع السلاح العام والكامل، لا يزال وفد بلدي يشعر بالانزعاج الشديد نتيجة الزيادة المستمرة في انتشار الأسلحة التقليدية، والنقل المشروع وغير المشروع الذي يهدد بشكل خطير أي جهد لتحقيق نزع السلاح والسلام والأمن. وفي ضوء هذه الحالة من الحري بدولنا وللمجتمع الدولي كله أن "تستكشف بسرعة الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز دور مركزي الأمم المتحدة الإقليميين للسلام ونزع السلاح في إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز قدرة هذه المراكز على التدخل، وهي المراكز التي يعوزها في الوقت الحاضر التنظيم وتنقصها الموارد المادية والبشرية الضرورية لعملها ولأدائها الملائم الذي يتوقعه المجتمع الدولي منها.

ويوضح تقرير الأمين العام بشأن هذا الأمر - ففي الوثيقة A/49/389 - توضيحا تاما أن الحالة المالية لهذه المراكز الإقليمية مقلقة للغاية. والحالة المثيرة للالزعاج بشكل خاص التي يتسم بها المركز الإقليمي لأفريقيا، الذي يشرف توغو أن تستضيفه، دليـل واضح على هذه النقطة ويجب أن تدرس بعناية.

وسيعقد المؤتمر المعني باستعراض وإمكانية تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الربيع القادم. واشترك الوفود النشط الموطن العزم في مختلف الدورات التحضيرية يدل على أهمية هذا الأمر واهتمام الدول الأعضاء به. ويعرب وفد توغو عن أمله الوطيد في أن يتوج هذا الاجتماع بالنجاح. وعلى أية حال، نحث الدول الأطراف على أن تبذل قصارى جهدها لمعالجة العيوب الحالية في المعاهدة بغرض تعزيزها، وجعلها أقل تمييزا، وضمان عالمية طابعها وتقديم تأكيدات الأمن الضرورية الى الدول غير النووية.

وفي هذا الصدد، من المستصوب أن توضع في الاعتبار الاقتراحات التي طرحها وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في اجتماعهم السابع، الذي عقد في القاهرة. ويبدو من الضروري أيضا أن تستعرض المعاهدة بروح المساواة والعدالة قبل اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بتمديداتها إلى أجل غير مسمى.

وفي هذه الظروف، يرحب وفد بلدي بالقيام في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمعاهدة حظر التجارب النووية ويشجع جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات على مضاعفة جهودها للتغلب على أية مصاعب، وتمكين اللجنة من اختتام عملها، الذي يفضل أن يكون قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

ولقد ذكر وزير الخارجية والتعاون في توغو في الجلسة الثانية والعشرين العامة للجمعية العامة، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أن عدم الانتشار ونزع السلاح يجب أن يكونا من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه. وفي هذا الصدد، يعلق بلدي أهمية قصوى على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وفي حالة القارة الأفريقية، تود توغو أن تؤيد تقرير فريق الخبراء المعني بصياغة مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا. ونرحب بما حققه هذا الفريق، الذي أدت جهوده مؤخرا الى الموافقة على نص مشروع معاهدة

وتشعر توغو بالقلق إزاء استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ولا سيما الألغام البرية المضادة للأفراد التي تتسبب يوما بعد يوم في وقوع عدد لا يحصى من الضحايا في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في صفوف السكان المدنيين. لذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذته بعض البلدان بإعلان وقف اختياري لتصدير هذه الألغام. ويشجع وفد بلدي للجنة الأولى على بذل قصارى جهدها خلال الدورة الحالية من أجل استكشاف طرق ووسائل للحد، قدر الإمكان، من الخسائر التي تسببها هذه الألغام حتى بعد انتهاء الصراعات.

ومما هو مبين ومُعترف به الآن أن الصراعات المسلحة لم تعد، هي التهديدات الوحيدة للسلم والأمن. فالسلم والأمن بما لهما من صلة بالتنمية معرضان لمزيد من الخطر بفعل أحداث غير عسكرية تهدد وجود الدول والشعوب. وفي الجهود المشتركة التي نبذلها من أجل إيجاد الأمن الدولي الحقيقي، من الحري ألا يوجه اهتمامنا إذن، على سبيل الأولوية، صوب الردع العسكري كما كان الحال إبان الحرب الباردة، بل أن يوجه صوب إيجاد سبل لمكافحة تلك الولايات التي تضعف أثر الجهود التي نبذلها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ألا وهي: الجوع والمرض والبطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، وهذا غيض من فيض. وبمعزل عن الجهود التي تبذل من أجل مكافحة سباق التسلح المحموم، من الحري المراعاة القوية لجميع هذه العوامل بغية تعزيز مناخ من السلم والأمن الحقيقيين في مناطقنا.

إن القضاء على الفقر في جميع أشكاله هو إذن شرط مسبق أساسي للسلم والأمن. وبالتالي، ينبغي أن ينظر فيه في مناقشاتنا كأحد الأهداف الأساسية التي يتعين تحقيقها من أجل رفاهية شعوبنا.

وإن أصحاب النية الحسنة الذين كانوا متشبعين بمثالي السلم والعدالة، إذ عقدوا العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت مرتين في حياتنا على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف، اجتمعوا قبل نصف قرن لإنشاء الأمم المتحدة. وشكل العقل والحكمة والتضامن أسس هذا المشروع الذي كان هدفه حماية السلم والحفاظ على

وحكومة توغو، إذ تشعر بالقلق بشأن مستقبل هذه المؤسسة الهامة، تدعو للجنة الأولى والجمعية العامة إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإنعاش أنشطتها، وكذلك أنشطة المركزين الإقليميين في آسيا وأمريكا اللاتينية - وذلك على وجه الخصوص بإمدادها بالموارد المالية التي تفي بالغرض، وبإمدادها بهيئة إدارة يكون مقرها في الميدان لزيادة فعاليتها وتجنب استمرار ادراجها من قبل الأمانة العامة في نيويورك، حيث أن لهذا، باختصار، أثراً سلبياً على أدائها لأنه يتناقض مع جميع قواعد الإدارة الجيدة.

وتوغو مقتنعة بأهمية وحيوية الدور الذي ينبغي ويمكن أن تقوم به المراكز الإقليمية في مجال نزع السلاح الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك فيما يخص الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات. وإذا ما كان لهذه المراكز أن تقوم بهذه المهام يجب أن تتوفر لها الوسائل للقيام بذلك. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ألا يظلا ممسكين فيما يتعلق بتوفير الأموال الضرورية، كما ينبغي لهما ألا يستخفا بأهمية هذه المؤسسات التي أنشئت لتعزيز السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية ولكنها، بدلا من ذلك غير فعالة بسبب نقص الموارد. وبالفعل، فإنها تتجاهل في وقت لا يزال فيه عدد من الدول مسرح صراعات دموية مميتة.

ولذلك فإن أي مركز إقليمي للسلم ونزع السلاح على غرار المركز في إفريقيا أمر قد ثبتت فائدته. وينبغي تعزيز دوره، وينبغي زيادة صقل أنشطته حتى يقوم بإسهام أكبر في وقف الفيضان المتزايد من الأسلحة، ويسهم بالتالي إسهاما كاملا في تعزيز الأمن الإقليمي.

وبينما أشكر البلدان التي تعهدت بتقديم تبرعات لمركز لومي وقدمت هذه التبرعات، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب من جميع الدول الأعضاء الأخرى ومن جميع ذوي النوايا الحسنة أن ينظروا في المساهمة، بكل طريقة ممكنة، في الجهد المشترك لإحياء هذه المراكز. ولذلك، يأمل وفد بلدي أن يعتمد بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع الذي سيشارك في تقديمه عدد من المجموعات الإقليمية والبلدان المعنية الأخرى.

التوازن السياسي العالمي وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين جميع الأمم.

متضافرة من جانب الدول الأعضاء" (A/49/1)،
الفقرة ٧٤٠)

ولقد ساعد عدد من التطورات الايجابية على الصعيد الثنائي على إدامة قوة الدفع في ميدان نزع السلاح. وأود هنا أن أشير الى الاعلان الذي صدر مؤخرا عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ومفاده أنهما سيعملان على الاسراع بتنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ونحن نرحب بهذا الالتزام ونحث دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية على الانضمام بسرعة الى عملية نزع السلاح النووي.

ونرحب أيضا بالاتفاق بين روسيا والصين القاضي بعدم توجيه كل منهما قذائف نووية استراتيجية نحو الأخرى، وبالتخفيض الكبير لعدد القوات المرابطة على الحدود بينهما باعتبار ذلك تطورا هاما يبشر بالخير لتعزيز الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة وما يتجاوزها.

ومما يشجع منغوليا الاتفاق الذي أبرم مؤخرا جدا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. فالتنفيذ المخلص لجميع أحكامه أمر ضروري. علاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن تخفيض التوتر وتعزيز السلم والأمن والتعاون في شبه الجزيرة الكورية يتطلبان بذل جهود متضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية.

وبقدر ما نؤيد التطورات الايجابية الحاصلة في ميدان نزع السلاح، نعترف بأنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير. فالعام المقبل، إذ يسلط فيه الضوء على مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الجهود التي سي بذلها مؤتمر نزع السلاح بهدف الإبرام العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وبهدف إحراز التقدم الكبير بشأن مسائل أخرى معروضة عليه، سيكون عاما حاسما في تحديد خطة نزع السلاح الدولية للأعوام المقبلة.

وفي الوقت الذي يركز المجتمع الدولي فيه انتباهه على مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم

إن هذه الأهداف سامية ولكن لا يمكن تحقيقها إلا اذا وجد شكل جديد للتعاون الدولي يكون قائما على المشاركة الحقيقية والاحترام الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من المبادرات العديدة والاحتمالات القائمة التي توفرها عملية نزع السلاح، لا يزال أمامنا قطع شوط طويل قبل حلول عهد أصيل من السلم والأمن الدوليين.

ولذلك حان الوقت بالنسبة لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، الآن وقد انتهت الحرب الباردة لاغتنام الفرصة التي تتيحها الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة لتوطيد ما قد أنجز، وتسوية خلافاتنا، وبناء توافق أوسع في الآراء على أعمال يمكن القيام بها على نحو مشترك، وبغية تعزيز عملية نزع السلاح العام والكامل، ولجني أرباح السلم، ومن ثم تخصيصها للأنشطة الانمائية كي يتمكن الانسان من العيش بحرية، والتخلص ليس من شبح الحرب فحسب، بل أيضا من الجوع والامية والفقر المدقع.

وإن المهمة المقدسة التي ينبغي للجننتنا أن تحاول تنفيذها هي القيام بكل ما يمكن القيام به بغية المساعدة في كفالة السلم والأمن الكامل والحرية لجميع دولنا. ويود وفد توغو أن يؤكد للجنة مرة أخرى على تعاونه الكامل في العمل نحو تحقيق هذا الغرض.

السيد بايارت (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، في البداية، أن أقدم اليكم بتهانئنا الصادقة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، وأن أعرب عن ثقتنا بأنكم ستوجهوننا بنجاح كبير خلال مداولاتنا نظرا لما تتمتعون به من خبرة ثرية. ونتوجه بالتهانئ أيضا الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

وإذ نقيم الجهود الجماعية التي بذلت لنزع السلاح طوال العام الماضي، يميل وفد بلدي إلى الاتفاق مع تقييم الأمين العام بأن

"...التعاون في مجال نزع السلاح لم يتواصل فحسب وإنما هو قد تعزز أيضا بصورة ملموسة بفضل تدابير ومبادرات

أهميته، غير كاف، نظرا إلى أهمية المسألة وصلتها بمساعي نزع السلاح الرئيسية الأخرى. والمشاورات التي تجري بين الدورات قد يتضح أنها وسيلة مفيدة في تشهيل عمل اللجنة المخصصة.

وفي محاولة للاسهام في إنشاء نظام تحقق فعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستوضع في المستقبل، ونظرا لقيمة الموقع الجغرافي فيما يتعلق برصد الاهتزازات، اقترحت منغوليا إنشاء موقع دولي للتحقق على أرضها يكون جزءا من شبكة الرصد العالمية الخاصة بالمعاهدة. ونأمل أن يلقي هذا الاقتراح التأييد والتعاون من جانب الدول والمنظمات الدولية المعنية.

وتواصل معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية التقيد بوقف اختياري لتجاربها النووية، مسهمة بذلك في الجهود الدولية التي تجرى حاليا لمنع الانتشار. بيد أن جمهورية الصين الشعبية لم تشارك في هذا الوقف كما كنا نأمل، وواصلت تنفيذ برنامج التجارب النووية الذي وضعته. وتعرب حكومة منغوليا عن أسفها العميق لتجربة جوفية نووية أجرتها الصين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وتشارك الدول الأخرى في حث الصين على الامتناع عن اجراء أية تجارب أخرى.

وهناك سبيل آخر هام في مجال نزع السلاح النووي وهو ابرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ومن الممكن التحقق منها، دوليا وفعليا لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح لم يوافق على ولاية اللجنة المخصصة لهذا الموضوع فإننا لا نزال نرى أن المؤتمر سجل توافق آراء على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا للتفاوض بشأن هذه المعاهدة، وتوصل إلى اتفاق أيضا على إنشاء لجنة مخصصة بعد أن يتم الاتفاق على الولاية. ويأمل وفد بلدي أن يستمر الزخم الذي وفره قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٨ لام المتخذ بتوافق الآراء وأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، عن طريق لجنته المخصصة، مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في عام ١٩٩٥.

ويساورنا القلق مؤخرا، شأننا في ذلك شأن غيرنا، ازاء التفارير المتعلقة بحالات تهريب المواد

الانتشار المقبل، من المهم بذل كل جهد من أجل تعزيز المعاهدة وتعزيز التقيد العالمي بها. وبانضمام كازاخستان وقيرغيزستان وجورجيا الى معاهدة عدم الانتشار مؤخرا، ارتفع عدد الدول الأطراف الى ١٦٥ دولة ولكن يبقى هدف كفالة التقيد العالمي الحق بالمعاهدة هدفا بعيد المنال لأن عددا من الدول ذات القدرات النووية الكبيرة لا تزال تفضل أن تبقى خارج إطار معاهدة عدم الانتشار.

وما زالت منغوليا تعتقد أنه ينبغي أن تمدد في مؤتمر عام ١٩٩٥ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفترة غير محدودة وذلك باعتبارها حجر الزاوية في النظام الحالي لعدم الانتشار. ولا يزال من اللازم القيام بعمل تحضيرى تام لضمان نجاح المؤتمر. ونتطلع إلى انعقاد اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة لبلورة المسائل التنظيمية والاجرائية المعلقة وللانتقال إلى مناقشة المسائل الموضوعية مثل تنفيذ وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ويرتهن نجاح المؤتمر في النهاية بالتقيد الثابت لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتزاماتها. وتؤيد منغوليا الموقف الذي مؤداه أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بالضرورة، أن تتحمل مسؤوليات كبرى في توفير ظروف مؤاتية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تمتنع عن اتخاذ أية اجراءات يمكن أن تقوض المعاهدة والنظام الذي أنشأته.

وفي هذا السياق نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي بصورة قاطعة ارادتها السياسية في ابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولن نبالغ مهما أكدنا على الأهمية البارزة لابرام معاهدة شاملة بوصفها صكا فعالا لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وخطوة رئيسية صوب نزع السلاح النووي. والتوصل في نيسان/ابريل من العام القادم إلى نص متفق عليه كلية، أو إلى حد كبير، لهذه المعاهدة من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في نجاح مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد قامت اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح تحت الرئاسة القديرة للسفير مارين بوش ممثل المكسيك بعمل جدير بالثناء باعداد نص يجري تطويره، هو انجاز هام على الرغم من وجود أقواس معقوفة كثيرة فيه. ومع ذلك نشارك التقييم بأن التقدم في هذه المفاوضات، على الرغم من

وفي هذا السياق الإقليمي نود أن نسجل تأييدنا المستمر لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي أن تحظى أنشطة المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بالتأييد والدعم بكل طريقة ممكنة.

وإعلان كوبا عن نيتها للتصديق على معاهدة ثلاثيولكو والتقدم الكبير المحرز في صياغة مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا يقربان قارتي أمريكا اللاتينية وإفريقيا برمتيهما من المركز الكامل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن هذين التطورين يشجعان الجهود التي تبذل لإنشاء مناطق أخرى مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على الأهمية التي توليها منغوليا للبدء المبكر لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولتطبيقها الفعال ونتوقع أن تعطي اللجنة الأولى زخما إضافيا لهذه العملية بأن تتخذ هذا العام قرارا بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع. وقد بدأت في منغوليا عملية التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونأمل أن تنضم قريبا إلى الدول التي صوتت عليها بالفعل.

لقد تناولت بإيجاز بعض البنود التي يعتبرها وفدي ذات أهمية خاصة. ولا تزال مسائل مثل الشفافية في التسليح وعمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، ومنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيز نظام التحقق الخاص بها، والوقف الاختياري لتصدير الألغام المضادة للأفراد، تشغل مكانا بارزا في جدول نزع السلاح الدولي. ويعتزم وفدي الاسهام في المداولات بشأن هذه المسائل في مرحلة تالية.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، سيدي، أن أنقل إليكم تهاني وفد مصر على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ومزاياكم المهنية المعروفة جيدا ستسهم دون شك بأقصى قدر من الفعالية في نجاح عملكم. أود أيضا أن أتوجه بالتهنئة للأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابهم. وأود أيضا أن أشيد بأمانة نزع السلاح. وإذ عملت رئيسا لهذه اللجنة، قبل

النووية. وتقع على الحكومات الوطنية بصفة أساسية مسؤولية حماية المواد النووية ومنع الاتجار غير المشروع بها. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود منسقة على المستوى الدولي لوقف انتشار هذا الاتجار غير المشروع، وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذته مؤخرا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتناول هذه المسألة الملحة عن طريق إنشاء فريق خاص من الخبراء الحكوميين مبادرة هامة وحسنة التوقيت.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحالة السائدة في الميدان النووي تتطلب بذل جهود إضافية بغية إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتؤيد منغوليا الإبرام المبكر لوثيقة ملزمة قانونا تتضمن ضمانات غير مشروطة وغير محددة للأمن النووي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن من الحري أن يعيد مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ إنشاء لجنته المخصصة لهذه المسألة، وأن تبذل الجهود حتى تدرس عن كثب الاقتراحات المحددة التي قدمت بالفعل في مؤتمر نزع السلاح.

ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أيدت إعلان منغوليا أرضها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأعربت عن عزمها على احترام هذا المركز. ورحبت دول حركة عدم الانحياز أيضا بتلك المبادرة بوصفها اسهاما جديرا بالثناء في تحقيق الاستقرار الإقليمي وبناء الثقة.

وترحب منغوليا بالمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في بانكوك بوصفه بداية تبشر بالخير تؤدي إلى تعزيز الأمن وبناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن زيادة تطوير هذا المسعى ليصبح آلية للتعاون والأمن والمسائل المتصلة، على مستوى المنطقة، وذلك عن طريق اشتراك جميع الدول المعنية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، تمثل اقتناعنا تمثلا وافيا في مبادرتنا لإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. والمبادرة الأوسع نطاقا التي أطلقها الرئيس مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة تزيد من تعزيز هذا النهج. ومصر تؤيد أيضا بنشاط الجهود الرامية لإبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا وتشارك في هذه الجهود. ونرى أن تنفيذ هذه التدابير سيكون بعيد الأثر في إزالة التوتر الإقليمي وسيؤدي إلى تعزيز العلاقات السلمية بين دول المنطقة نفسها.

إن مسألة نزع السلاح النووي في حد ذاتها تستحق بالتأكيد هذه الدرجة العالية من الاهتمام وتصبح أكثر إلحاحا ونحن نقترح من مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيبدأ خلال بضعة أشهر. وما فتئت تلك المعاهدة حجر الأساس لنظام عدم الانتشار العالمي الذي طبق خلال ربع القرن الماضي. ولقد دلت على قيمتها في الحد من انتشار الأسلحة النووية خلال فترات من التقلبات الدولية الحادة. وفي العام المقبل، إذ نبدأ في دراسة فائدة المعاهدة والنظر في تمديداتها، نجد من الضروري أن نسترعى الانتباه إلى أن درجة نجاح المعاهدة قد قامت أساسا على الالتزام السياسي للأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية بالهدف الرئيسي للمعاهدة المتمثل في منع انتشار وحظر سباق التسلح بالأسلحة النووية. وتم التدليل على ذلك عن طريق تنفيذ تلك الأطراف المخلص لأحكام المعاهدة في مجموعها.

وبينما نستعد لتقييم هذا الصك القانوني الهام، فإنه لا يمكننا، إذا كان لنا أن نستخلص الاستنتاجات الصحيحة المتصلة بمصادقيتها، أن نتفادى النظر في درجة الالتزام المخلص بتنفيذ أحكامها من جانب جميع الأطراف فيها. وهذا هو أهم مؤشر في عملية التقييم بأكملها. ولذلك لا يمكننا أن نطرح هذه المسألة جانبا، كما يود البعض، بحجج سطحية وغير مقنعة، لا تهدف إلا إلى الحفاظ على مركز مفضل لبعض الأطراف.

وتؤيد مصر تأييدا قويا معاهدة عدم الانتشار ونحن نلتزم التزاما تاما بنظام عدم الانتشار. ولذلك نشعر بالأسف أنه بعد ٢٥ عاما من بدء نفاذ المعاهدة

سنتين، فإنني ووفد بلدي نقدر تقديرا عاليا تفانيها التام وطابعها المهني الرفيع.

وإذ نبدأ دورة أخرى من دورات الجمعية العامة تجدر ملاحظة أن الحماسة التي سادت في أعقاب اندثار الشقاق الايديولوجي الذي ساد السلوك بين الدول طيلة نصف قرن من الزمن قد خبا أواره بعض الشيء. وإننا نشهد تصاعدا للصراع المسلح في أنحاء العالم يثير بالغ الانزعاج. ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة هذه الظاهرة. فالأمم المتحدة مدعوة، ومن واجبها دون شك، أن تحقق التطلعات التي أضرمت جذوتها في جميع البلدان المحبة للسلام عندما لاح على الأفق مولد مستقبل أكثر إشراقا. ورأى الكثيرون أن مبادئ الميثاق تمثل التراث المشترك للإنسانية ويجب قطعا أن تحترم في جميع مجالات العلاقات الدولية، وخصوصا مجال نزع السلاح لما له من تأثير مباشر على جوهر السلم والأمن الدوليين. وفي حقيقة الأمر، ينبغي أن تستند العلاقات الدولية استنادا دائما راسخا وبصورة لا رجعة فيها إلى أساس متين من القانون الدولي والعدالة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وليس على أساس هيمنة القوة العسكرية.

ومن بين المسائل الملحة التي تواجهنا خلال هذه الدورة مسألة نزع السلاح النووي. وإننا نلاحظ التدابير الواسعة النطاق ونرحب بهذه التدابير التي اتخذت في سياق الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتخفيض مخزوناتهما الهائلة من الأسلحة النووية. ومما يبعث على الطمأنينة أيضا أنهما طبقتا في المجال النووي بعض تدابير بناء الثقة التي تعبر عن التزامهما بالتعايش السلمي. وبالرغم من ذلك، نعتقد أن من حقنا توقع اتخاذ تدابير أكثر جسارة وعمقا من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نزع السلاح النووي الكامل عن طريق إزالة جميع الأسلحة النووية ينبغي أن يكون هدفنا النهائي.

إن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال تحظى بالأولوية القصوى لدى الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، سواء من حيث أبعادها العالمية أو الإقليمية. فعلى المستوى الإقليمي، تواصل مصر مناداتها وسعيها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم كتدبير فعال لنزع السلاح.

ولا نزال نعتقد أن هناك وسائل مختلفة يمكن بها معالجة هذه المشكلة. ويتمثل الإجراء الأنسب في مراجعة مجلس الأمن لقراره ٢٥٥ (١٩٦٨)، وذلك بالطبع بشرط توفر الإرادة السياسية لهذا الإجراء. ويجب الإشارة إلى أن القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) اتخذ في المقام الأول كوسيلة للتعويض عن أوجه القصور في أحكام معاهدة عدم الانتشار، بالنظر إلى أنها لم تتضمن ما كانت غالبية الأطراف تعتبره عنصرا هاما. وفي الوقت نفسه، اعترف على نطاق واسع بأن القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) قد أصبح غير كاف لتوفير الضمانات الأمنية اللازمة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فهو يفتقر أولا، إلى حكم واضح وقاطع من جانب مجلس الأمن بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وثانيا، يفتقر إلى اشتراط محدد من شأنه أن يردع هذا التهديد أو الاستخدام. وثالثا، أنه لا يتضمن أي التزام بأن المجلس سوف يبدأ باتخاذ تدابير فورية وفعالة استجابة لهذا التهديد أو الاستخدام. ورابعا، أنه يفتقر إلى تحديد شامل لنطاق المساعدة التي ستقدم.

ومما يجدر ذكره أيضا أن القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) اتخذ مع امتناع خمس دول عن التصويت ودون مشاركة جمهورية الصين الشعبية، وهي مسألة تقلل كثيرا من مصداقيته. وتأمل مصر وتوقع أن يتم اتخاذ إجراء سليم في أقرب وقت ممكن من جانب مجلس الأمن لاتخاذ قرار جديد يشتمل على ضمانات سلبية وإيجابية موثوق بها وذات طابع ملزم قانونا وتؤديها الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن. وهذا من شأنه أن يتماشى مع مسؤوليات المجلس بموجب الميثاق والإعلان الصادر عن قمة المجلس عام ١٩٩١ والقاضي بتعزيز نظام عدم الانتشار.

ونرحب باقتراح وقف إنتاج المواد الإنشطارية ونعتبره خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح نحو نزع السلاح النووي وتوطيد نظام عدم الانتشار. ويحدونا الأمل بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بهدف إبرام معاهدة قابلة للتحقق الفعال من أجل تنفيذ هذا الاقتراح. ونرى أن المعاهدة ينبغي أن تعالج أيضا مشكلة المخزونات الموجودة من هذه المواد الخطيرة.

لا تزال تفتقر إلى أهم عنصر فيها - ألا وهو عنصر العالمية. وهذه الحالة مدعاة للتشكيك في عزم المجتمع الدولي وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي أيضا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على معالجة هذه المسألة بجدية وفعالية.

ونحن نرحب دون شك بالزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد الدول المنضمة إلى المعاهدة، إلا أننا يجب أن نؤكد على أن مسألة العالمية ما زالت أساسية بالنسبة لفعالية المعاهدة في تحقيق أهدافها. ولذا نناشد جميع الأطراف، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ألا تدخر وسعا من أجل تحقيق هذا الهدف. كذلك نناشد جميع الدول غير الأطراف أن تنصاع للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي عن طريق الانضمام إلى المعاهدة مما يعزز الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي وييسر إمكانيات تمديدتها على النحو الواجب.

ومما لا شك فيه أن التطورات الإيجابية في مجال التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستكون ذات أثر بالغ على مؤتمر ١٩٩٥. ونلاحظ بارتياح التقدم الذي تم إحرازه في مؤتمر نزع السلاح بالنسبة لهذه المسألة. ويراودنا الأمل بأنه سيجري الإسراع بالعمل في الفترة الفاصلة بين الدورات وكذلك خلال الجزء الأول من الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، وذلك كي يكون بالإمكان إبرام المعاهدة في ١٩٩٥، ولكننا لسنا على ثقة بأن هذا سيكون واقع الحال.

وهناك أمر أساسي بنفس القدر لمؤتمر ١٩٩٥ وهو استمرار الجمود المحيط بمسألة تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فلم يكن هناك أي تحرك تقريبا إلى الأمام استجابة للمطالبة المنطقية والمبررة بشكل واضح من جانب الدول التي تخلت عن الخيار النووي بمحض إرادتها الحرة. وإن نفور البعض من معالجة هذه المسألة يصبح أكثر ضررا لجهود تعزيز نظام عدم الانتشار في الوقت الذي يلاحظ فيه المجتمع الدولي أنه يجري تقديم ضمانات لدول محددة على أساس انتقائي.

على أساس لا تمييزي. ومن غير الواقعي توقع أن تقوم الدول بإلحاق الضرر بمصالحها الأمنية باعتماد تدابير وآليات جزئية تضعها في موقع ضعف إزاء الآخرين. وإن الحجج التي تساق بأن هذا السجل قد يتطور خلال وقت غير محدد ويصبح شاملاً تعني إهمال العلاقة الجوهرية بين مختلف مكونات الأمن.

والاجتماع الأخير لفريق الخبراء الذي عقد قبل أشهر قليلة هنا في نيويورك للنظر في إمكانية زيادة تطوير السجل كان مثيراً للدهشة ومخيباً للآمال. ذلك أن التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق السجل اعتبر دليلاً على انعدام الإرادة السياسية للاعتناق الفعال لمبدأ الشفافية.

ولا يمكننا إلا أن نعزو إحجام ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما هو الحال اليوم، عن المشاركة في هذه الآلية إلى قلقها المشروع بالأثر تربط بعملية تمييزية شديدة الوضوح. ودعونا نعيد إلى الأذهان الفقرة ١١ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المؤرخ في ١٩٩١ التي نصت بالتحديد على أن نطاق السجل ينبغي توسيعه في ١٩٩٤. وطلب إلى فريق الخبراء الحكوميين:

"أن يعد تقريراً عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره".

وإن عدم وفاء فريق الخبراء بولايته أو تلبية توقعات العديدين - بمن فيهم وفد بلدي نفسه - بأن يوسع نطاق السجل في ١٩٩٤، لن يؤدي في رأينا إلا إلى زيادة انخفاض مستوى المشاركة في السجل في السنوات القادمة. وهذه مسألة خطيرة، ويأمل وفد بلدي أن ينظر فيها بجدية فريق الخبراء وهذه اللجنة في هذه الدورة.

أخيراً، فمن المناسب، لدى التصدي لمسائل نزع السلاح المعقدة والهامة وعلاقتها بصون السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، أن نعيد مرة أخرى التأكيد على وجهات نظرنا التي نحملها منذ أمد طويل والتي تتعلق بالمعايير الأساسية التي يجب الوفاء بها إذا كان لتدابير نزع السلاح أن تعتبر فعالة وجديرة بالدمع. وهي: أنها يجب أن تسهم في تعزيز الأمن؛ وأن تكون شاملة بطبيعتها؛ وأن تفضي إلى

لقد أحطنا علماً بحجم العمل الذي أنجز في العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ويحدونا الأمل في أن يتم الانتهاء من المسائل المتبقية التي ينبغي حلها خلال الدورة الرابعة للجنة التحضيرية، التي ستعقد هنا في نيويورك في كانون الثاني/يناير القادم. ونحن على ثقة بأن هذا سيكون واقع الحال، بشرط أن تبدي الوفود دوماً المرونة اللازمة وأن القلة التي تواصل بذل جهودها لاستغلال المسائل قيد النظر خدمة لأهدافها سوف تكف عن هذه الممارسات. ويجب أن يكون هدفنا التكيف من جانب الجميع.

ومصر ملتزمة بنفس القدر بتوخي تحقيق نزع السلاح في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي هذا المجال، وكما هو الحال لدى النظر في أسلحة الدمار الشامل، نسترشد بالشروط الأساسية لحماية الأمن الوطني. وإننا ملتزمون بتحقيق هذا على أدنى مستوى ممكن من مستويات التسلح. لقد دلت التجربة على أن مستوى عالياً من التسلح، سواء من الناحية النوعية أو الكمية، لا يعزز الأمن بالضرورة وإنما على العكس من ذلك، يزيد من الريبة ويؤدي بذلك إلى تفاقم التوتر، الذي يفضي بدوره إلى سباق التسلح، وإلى اندلاع الصراعات في نهاية المطاف. ورأينا المدروس هو أن موارد العالم يمكن أن تستخدم على نحو أفضل لمنفعة البشرية ككل، بدلاً من تبديدها على العتاد العسكري.

وأنقل الآن إلى مسألة هامة أخرى تتصل ببعد نزع السلاح - أعني، الشفافية في التسلح. وأود أن أؤكد مجدداً مرة أخرى هذا العام على اقتناع مصر الراسخ بأن الشفافية يمكن أن تضطلع بدور هام في دعم جهود نزع السلاح. وإن تحقيق درجة أكبر من الشفافية في المسائل العسكرية يجب أن يفضي إلى زيادة الثقة والتقليل من الريبة وسوء التقدير، وبذلك يمكن تجنب الصراعات والمنازعات.

ومما يؤسف له أننا باندفاعنا لجني الفوائد المترتبة على تطبيق هذا المبدأ البسيط والفعال، قد أنشأنا بتسرع، في ١٩٩١، سجل الأمم المتحدة، ليس للتسلح ولكن للأسلحة التقليدية فقط. ومنذ البداية، وجهت مصر الانتباه إلى أن أية آلية تنشأ لخدمة أغراض نزع السلاح يجب أن تكون شاملة، وذلك لضمان المصالح الأمنية لجميع الدول على حد سواء

ومما لا شك فيه أن النهوض بعملية نزع السلاح أمر حاسم لجهود المجتمع الدولي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وبالرغم من النجاحات التي تحققت منذ الدورة الأخيرة - أي إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي أصبحت حكومة بلدي من الموقعين عليها في آذار/مارس من هذا العام؛ وقرار حكومة الولايات المتحدة بتمديد الوقف الاختياري لإجراء التجارب حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ والقرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنته المخصصة المعنية بمعاهدة حظر التجارب النووية - فإنه لا يمكننا تجاهل الواقع المتمثل في أن وجود ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وحظر ازدياد وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة التقليدية، ما زال يشكل تهديداً لآمن جميع الدول، صغيرها وكبيرها. ولذلك نرى أن نزع السلاح ومسائل عدم انتشار الأسلحة النووية - وخصوصاً الآن، بعد انتهاء الحرب الباردة - هي من بين أخطر التحديات، وتتطلب الاهتمام والالتزام على نحو مستمر من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن مركزها النووي.

ففي وثيقة الأمين العام عن جدول أعمال المجتمع الدولي لنزع السلاح في سنة ١٩٩٤ وبعدها، يتقدم الأمين العام ببيانين يعالجان النهج التي يمكن أن يتبعها المجتمع الدولي في ضوء التطورات التي طرأت مؤخراً في مجال نزع السلاح. وإننا نوافق على تقييمه بأن

"تقنيات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم، يجيب أن تدمج في جهد نزع السلاح وتصبح جزءاً منه".

وهذه التقنيات، تقنيات إدارة الأزمة، تم تحديدها بوصفها الإنذار المبكر، وجمع المعلومات وتحليلها، وتقصي الحقائق والأشكال الأخرى من تدابير بناء الثقة واعتبرت ذات أهمية حيوية، بالنسبة لكل من تحديد الأسلحة وصون السلم.

الإزالة أو التخفيض الكبير في جميع جوانب القرارات العسكرية بطريقة متوازنة، وأخيراً، أن تكون الالتزامات التي تحددها متوازنة ومصنفة أيضاً.

السيد تكرر (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، يسر وفد جزر البهاما بوصفه وفد دولة شقيقة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يراكم تتراسون أعمال اللجنة في الدورة التاسعة والأربعين، وينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك على انتخابكم رئيساً. وإننا لعللى ثقة أنه نظراً لخبرتكم وقيادتكم الماهرة، والتزام بلدكم بجدول أعمال نزع السلاح، سنتوصل إلى نتيجة ناجحة. اسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

في الدورة الثامنة والأربعين، واصلت اللجنة تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بجدول أعمالها. إن القيادة والمهارات الدبلوماسية التي أبدتها الرئيس السابق، السفير فون واغنر ممثل ألمانيا، أسهمت إسهاماً كبيراً في التوصل إلى تلك النتائج، ووعد بلدي يثني عليه، وخصوصاً عمله في دفع أعمال تنشيط اللجنة إلى الأمام.

وفي الوقت الذي ترحب جزر البهاما فيه بالجو الإيجابي الجديد والمواقف تجاه تحديد الأسلحة ونزع السلاح، الجو والمواقف التي برزت في السنوات الأربع الأخيرة نتيجة الاتجاهات الجديدة السائدة في العلاقات الدولية، فإننا جميعاً نوافق على أن تحقيق عالم يسوده السلام والاستقرار ما زال أمامه طريق طويل ينبغي قطعه قبل أن يصبح واقعاً. فالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية ما زالت موجودة. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت طائفة من المشكلات تشكل تهديدات خطيرة لصون مناخ السلم والسكينة. وهذه تتضمن في جملة مشكلات أخرى، الصراعات الإثنية والدينية، وتدهور البيئة والفقر.

إن الأزمة الجارية في جمهورية يوغوسلافيا السابقة والاضطرابات الأهلية في رواندا والصومال وليبيريا، تدل على نحو أكبر على أن قدرة هذه المنظمة على معالجة الصراعات في المستقبل بسرعة وفعالية، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، تظل هامة.

يوم أناس كثيرون لا حصر لهم. وهذا التصاعد المستمر في العنف يفاقمه ارتفاع مستوى عمليات نقل الأسلحة. وتبين السجلات أنه بالرغم من تقليل الصراعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما زالت النفقات العسكرية للعديد من الدول، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية، تتجاوز حدود احتياجاتها الأمنية المشروعة وتستنفد مواردها بعيدا عن الاحتياجات الحقيقية للناس.

وفي الوقت الذي نعتبر فيه إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة في الاتجاه الصحيح، نلاحظ بقلق أنه في اجتماع فريق الخبراء الذي عقد مؤخرا لدراسة توسيع السجل كان هناك إخفاق كامل في الوصول إلى اتفاق بشأن مسألة إدراج مزيد من أنظمة الأسلحة وبشأن مسألة إدراج الإنتاج الوطني وموجودات الأسلحة بالإضافة إلى نظام الإبلاغ الحالي عن الواردات والصادرات. ويحدونا الأمل في أن هذه الخلافات التي لم يبت فيها يمكن حلها بغية عدم تعريض مستقبل السجل للخطر.

ويجب أن يستمر النهج الإقليمي في الاضطلاع بدور الحفاز في جهود نزع السلاح. وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو إحدى الطرق للنهوض بالثقة على المستوى الإقليمي. ففي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عزز تصديق البرازيل والأرجنتين وشيلي على معاهدة تلاتيلولكو، وإعلان كوبا أنها ستوقع على المعاهدة في المستقبل القريب، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاق الضمانات الرباعي في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، تعزيزا أكبر لعملية توطيد النظام المنشأ بموجب المعاهدة.

وبالمثل يود وفد بلدي أن يشني على العمل الذي اضطلعت به الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية، مما جعل بالإمكان الانتهاء من صياغة مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الأفريقية. وإننا بالإضافة إلى ذلك نناشد الدول الأعضاء من مناطق أخرى أن تمارس نفس الإرادة السياسية وروح الحل التوفيقى لدفع العملية قدما في مناطقها.

وإذ ننتقل إلى جدول أعمال اللجنة، نلاحظ أننا في هذه الدورة سنقوم بتجربة شكل جديد فيما

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨، اعترف بها مدة طويلة بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي وكانت الصك الذي حظي بأكبر تأييد عالمي في التاريخ كله. ونحن نتشاطر وجهة النظر في أن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار والامتنال التام لالتزاماتها يشكلان أفضل طريقة لضمان عدم الانتشار النووي. وإننا نرحب، في هذا الصدد، بالانضمام الذي جرى مؤخرا إلى المعاهدة، بالإضافة إلى قرار كازاخستان بالتصديق عليها.

وحكومة بلدي تتطلع قدما بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، إلى انعقاد مؤتمر الاستعراض والتמיד لعام ١٩٩٥، الذي نعتبره فرصة أمام الدول الأطراف، نووية ولا نووية على حد سواء، لأن تترجم إعلاناتها السابقة المتعلقة بمسألة عدم الانتشار إلى عمل ملموس. ونؤيد أيضا التمدد غير المشروط وغير المحدود للمعاهدة. وفي الوقت نفسه لا نريد أن ينشغل المؤتمر بمسألة التمدد، بل نود أن يعالج أيضا المسائل التي جعلت نتائج الاجتماعات السابقة غير ناجحة.

والقرار الذي اتخذ في مؤتمر نزع السلاح بمنح لجنيتها المخصصة ولاية للتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل على التجارب، بعد عقدتين، كان في الواقع قرارا تاريخيا. لقد مثل تنويعا لجهود المجتمع الدولي في مجموعه لتحقيق الهدف الذي تشبثنا به طويلا وهو الوقف التام لإجراء التجارب على هذه الأسلحة. ومع ذلك، فإن حماسة المجتمع الدولي يجب ألا تؤدي بأية طريقة من الطرق إلى الإبرام المتسرع لمعاهدة حظر التجارب. ويجب علينا أن نظل واقعيين، وأن نأخذ بعين الاعتبار المواقف العديدة المتباينة بشأن هذه المسألة. وإن أية معاهدة للحظر الشامل يجب أن تكون، في رأي وفد بلدي، عالمية وقابلة للتحقق وفعالة ولا تمييزية.

وفي حين أن الجهود الرامية لتقليص وإزالة التهديد بوقوع محرقة نووية ممكنة تسير بوتيرة سريعة، يرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لإيلاء نفس الاهتمام لمسألة الأسلحة التقليدية. وتقع على هذه الأسلحة وانتشارها حتى اليوم مسؤولية وفاة ٢٢ مليون نسمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويقتل كل

الحائزة على الأسلحة النووية مثل بروني دار السلام، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه. وفي هذا الشأن، تشجعنا ملاحظة التقدم في الحوار والدبلوماسية في معالجة المسائل التي بزغت مؤخرا في كوريا الشمالية.

وبالرغم من ذلك، أرى أن ابداء الارادة السياسية القوية مطلوب منا جميعا إذا أردنا أن نحقق أهدافنا. ان الطلب في السوق على شراء الأسلحة، مثلا، قد يتعارض مع مصالح السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، قد تؤدي الحاجة إلى حماية السيادة والاستقلال إلى زيادة الطلب على الأسلحة. ولهذه الأسباب يجب علينا أن نستمر في بذل قصارى جهدنا لكي تولي الأولوية لتحويل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها إلى آليات سلام فعالة.

وفيما يتعلق بمواقف بروني دار السلام المحددة بشأن هذه المسائل، ما زلنا، بوصفنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نقر بأهمية هذه المعاهدة عن طريق مشاركتنا في الاجتماعات الجارية حاليا للجنة التحضيرية. وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في السنة المقبلة، سيتمثل موقف بروني دار السلام فـي تأييد تمديد المعاهدة. وهـذا فـي اعتقادنا سيسمح للدول بالانضمام إلى المعاهدة وإلى الجهود الدولية الرامية إلى الحد من خطر الحرب النووية. وترحب بروني دار السلام أيضا بالتعهدات العديدة بتأييد تمديد المعاهدة وتعتبرها خطوات ايجابية صوب تعزيز السلم والأمن الدوليين لصالح الجميع.

وبصورة عامة، تشعر بروني دار السلام أن نزع السلاح سيكون إحدى الطرق التي تمكن البلدان من تفادي الصراع. وهناك الآن فرصة سانحة أمام الدول النووية وغير النووية لأن تلتقي معا وتساهم في اقامة عالم خال من الحظر النووي.

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أتقدم بالتهاني إلى الرئيس على انتخابه لمنصبه. ووفدي على ثقة من أنه وأعضاء المكتب الآخرين سيديرون

يتعلق بنهج عملنا في هذه الدورة وفي الدورات المقبلة. ومشروع مقرر الدورة الماضية الوارد في الجزء الثاني من تقرير اللجنة بشأن البند ١٥٦ من جدول الأعمال (A/48/688/Add.1)، الذي اتخذته اللجنة ثم الجمعية العامة دون تصويت يقدم خطوطا توجيهية عامة وتوصيات لضمان الأداء الفعال للجنة، مؤكدا على نهج يتكون من ثلاث مراحل يقوم على الكفاءة، ومشاورات أكثر كثافة وتركيزا والفعالية الإجمالية. وسيواصل وفد بلدي تأييد المقترحات التي تخدم على أفضل وجه تحسين جدول أعمال اللجنة والوفاء بولايتها.

وأخيرا، ما فتئ وفد البهاما يشارك في أعمال هذه اللجنة لما يزيد قليلا عن ٢١ عاما. ومركزنا بوصفنا دولة لا نووية ولا عسكرية لم يحد من تلك المشاركة بأي شكل من الأشكال. وإن شاغلنا الأول، الذي يجب أن يتشاطرته المجتمع الدولي برمته، هو قيام عالم خال من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل، وذلك كي تتمكن البشرية من العيش دون التهديد بالفناء التام.

إن سنة ١٩٩٥ ستكون منعظا هاما في تاريخ الأمم المتحدة وهي تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ويحدونا الأمل أن تكون منعظا حاسما في جدول أعمال نزع السلاح لهذه اللجنة. وسيواصل وفد بلدي التعاون في ذلك المسعى.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد بلدي اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لأقدم تهانئي الصادقة إلى السيد فالنسيا رودريغيز على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة. وأتقدم لأعضاء المكتب الآخرين بأطيب التمنيات.

وبدأنا ظمس اليوم التأييد الأكبر لمبادرات ترمي إلى القضاء على التهديدات للسلم والأمن العالميين من استحداث وانتشار أسلحة الدمار الشامل. إن معاهدة حظر التجارب النووية، واتفاقات عدم الانتشار النووي والخطوات نحو نزع السلاح الجزئي والشامل، قد مكنت مناطق ودولا من التعاون وساعدت على تغيير الطابع العدائي السابق للسياسة الدولية. هذا التطور ترحب به كثيرا البلدان الأصغر غير

تتطلب أن تنبذ جميع الدول في المنطقة الحرب. وهذا السلم، بالطبع، يتوقف أساساً على التكيف السياسي.

وفيما يتصل بالعلاقة بين بناء الثقة والسلم، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

"يجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب: ... والثقة في أن الحلول العسكرية للمشكلات السياسية مستبعدة ... والأهم من هذا كله هو أنه يجب احراز تقدم في حل النزاعات الأساسية القائمة في المنطقة". (A/45/435، الفقرة ١١٠)

لا يمكن تسوية المشاكل الأمنية الإقليمية إلا فيما بين دول المنطقة ذاتها. والتطورات الإيجابية في عملية السلم تؤدي إلى تعزيز الثقة فيما بين الدول - وهو شرط مسبق لخفض مستويات الشك والروح العدائية، ولحل المشاكل الإقليمية. لقد بدأت العملية بالفعل، ولا يوجد شك في أنها ستسهم في تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن مفهوم الطابع الإقليمي هو أساس نهج إسرائيل إزاء مسائل الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة. وعلى الرغم من نهج إسرائيل الإقليمي، فقد أبدت انفتاحاً متزايداً ومستمرّاً في معالجة القضايا العالمية لتحديد الأسلحة. ولقد شاركنا، على مستوى الخبراء، في مناقشات ومفاوضات حول مواضيع مختلفة تتعلق بتحديد الأسلحة في نيويورك وجنيف ولاهاي. وأود أن أوضح بضع مسائل.

أولاً، إن الألغام البرية المضادة للأفراد التي تزرع في أوقات صراع مسلح وتترك بعد انتهاء الصراع قد سببت مآسي كثيرة للسكان المدنيين في كل أنحاء العالم. وفي جهد بذل على نطاق عالمي لتقليل الضرر الذي يسببه انتشار الألغام البرية، انضمت إسرائيل إلى مقدمي القرار ٧٥/٤٨ كاف، الذي اتخذ في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والمعنون "الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد".

مداولات هذه اللجنة بأقصى درجات الحكمة والمهارة والكفاءة.

إنني أتكلم أمام هذه اللجنة اليوم بعد عام شهد تطورات بارزة في الشرق الأوسط. وقع الأردن وإسرائيل بالأحرف الأولى هذا الأسبوع في عمان على معاهدة سلام تاريخية. وهي أول معاهدة بين إسرائيل وجار عربي منذ انعقاد مؤتمر مدريد. ونتيجة لاتفاق القاهرة، الذي وقع في أيار/مايو من هذا العام، تولى الشعب الفلسطيني السلطة في قطاع غزة وأريحا. ويدور بين دمشق والقدس حوار يبشر بالخير. وفي اجتماعات متعددة الأطراف يقوم المجتمعون على نحو مكثف بالتمهيد لاقامة الهيكل الأساسي للتعاون الإقليمي. ونأمل، بل ونثق، بأن هذا كله سيولد جدول أعمال جديداً لشرق الأوسط جديد.

والمحادثات المتعددة الأطراف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود صنع السلم قد أسفرت أيضاً عن نتائج ملموسة في كل أفرقة عملها. وفيما يتصل بمناقشات هذه اللجنة، أود أن أشير إلى الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. ومن المعروف تماماً أن هدف ذلك الفريق العامل، في إطار عملية السلام المتعددة الأطراف، هو استكمال المحادثات الثنائية بالتماس الاستجابات المتسمة بالتعاون للمشاكل الأمنية المتعلقة بمنطقتنا. وبينما تكتسب المحادثات الثنائية زخماً كبيراً، يحين الوقت أيضاً لأن نذكر بأن الفريق العامل قد أثبت أنه المحفل الوحيد الذي تناقش فيه مسائل الأمن الإقليمي.

إن تدابير بناء الثقة تناقش حالياً ويتفاوض بشأنها في إطار الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، الذي تعلق عليه الأطراف المتفاوضة آمالها. ونرى أنه في ظل الظروف الفريدة السائدة في الشرق الأوسط، ينبغي أن تبدأ عملية تحديد الأسلحة بتدابير لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، يجب اتباع تسلسل ضروري في الخطوات، تسلسل يتضمن تدابير لا تضعف، أولاً وقبل كل شيء، الأمن الوطني للمشاركين في المفاوضات ويمكن وضعها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. وفور الاتفاق عليها، ينبغي أن تختبر بمرور الزمن لتوطيها. والثقة، وتدابير بناء الثقة الأكثر انتشاراً بطبيعتها، ويقيناً تحديداً للأسلحة،

الشفافية في مجال التسلح فيما يتجاوز الفئات التي وافقت الأمم المتحدة عليها. وقد قال الأمين العام في بيانه الافتتاحي في الجلسة الثالثة لهذه اللجنة إن السجل "يقصد منه أن يكون عملية تعاونية لبناء الثقة". والواقع أن هذه هي علة وجود السجل، وفي معرض بناء الثقة يلعب الوقت دورا هاما.

ورابعا، إن أهداف الشفافية في مجال التسلح لا يمكن تحقيقها ما لم تقدم جميع البلدان في المنطقة البيانات المطلوبة للسجل. والمزيد من البلدان، وخاصة من منطقتنا، ينبغي أن تسهم في السجل. عندئذ فقط وبعد المناقشات في الإطار الإقليمي يمكن معالجة مسألة تدابير زيادة الشفافية في مجال التسلح.

وقد أعربت إسرائيل عن تأييدها لحظر التفجيرات للتجارب النووية، وتضطلع بدور نشط في المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أعقاب توافق الآراء على القرار ذي الصلة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وترى إسرائيل أن المنظمة التي ستنشأ بموجب هذه المعاهدة ينبغي أن تمكن كل دولة طرف من ممارسة حقوقها في مختلف الأجهزة على أساس متكافئ وغير تمييزي. لذلك فإن صياغة معاهدة شاملة ومنطقة عالميا للحظر الشامل للتجارب ستلعب أيضا دورا داعما على الصعيد الإقليمي. وتتوقع إسرائيل أن تنضم جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى المعاهدة، باعتبار ذلك خطوة هامة صوب الاستقرار والأمن الإقليميين. وتأمل إسرائيل أن يتسنى لها في جولة المفاوضات المقبلة الاشتراك بوصفها عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وما فتئت إسرائيل تتخذ موقفا بناء وإيجابيا من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن الشرق الأوسط قد شهد تهديد الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وعلى مدى سنوات، ما فتئت إسرائيل تدعو إلى إزالة الأسلحة الكيميائية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط.

وقد كانت إسرائيل أيضا من بين الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس. وفي تلك المناسبة فإن

وكما طالب ذلك القرار، قررت حكومة إسرائيل أن توقف اختياريًا لمدة عامين نقل الألغام البرية المضادة للأفراد. وبالإضافة إلى الوقف الاختياري لمدة عامين، عرضت حكومة إسرائيل تقديم معرفتها ومساعدتها والتدريب المتوفر لديها لازالة الألغام. وتأمل إسرائيل أن تعزز تلك الخطوات المتسمة بطابع انساني الجهود العالمية المبذولة في هذا الميدان. وستعتمد إسرائيل أيضا، في هذه الدورة للجمعية العامة نهجا بناء ازاء هذه المسألة.

وفيما يتصل بالشفافية في مجال التسلح شاركنا في أعمال فريق الخبراء الذي اجتمع في نيويورك لدراسة مسألة توسيع السجل. ومن السليم أن نقدم في هذه المرحلة عرضا موجزا لموقف إسرائيل.

أولا، كانت إسرائيل من بين البلدان الأولى التي أيدت القرار ٣٦/٤٦، الذي بموجبه أنشأت الجمعية العامة السجل وقد قدمت إسرائيل تقارير للسجل وفقا لذلك القرار.

وثانيا، تواجه البلدان والمناطق ظروفًا سياسية وعسكرية وأمنية مختلفة. وإسرائيل، على الرغم من أن المسائل المتصلة بالشفافية في مجال التسلح قد تكون لها آثار سلبية على أمنها، وافقت على مناقشة بعض التدابير. وهذه التدابير، مثل تبادل المعلومات والابلاغ المبكر ببعض الأنشطة العسكرية، مدرجة بالفعل في جدول أعمال الفريق العامل المعني بالأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة.

وثالثا، هناك بعض الملاحظات التي يجب الإدلاء بها. تود بعض البلدان أن ترى توسيع السجل لكي يشمل مسائل مثل الشفافية في المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني وأسلحة الدمار الشامل ونقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية. ولما كانت الصراعات في مختلف أجزاء العالم تميل إلى التطور بسرعات مختلفة فيمكن للسجل أن يكتفي بطلب القاسم المشترك العالمي الأدنى فيما يتصل بالشفافية في مجال التسلح. وفيما يتجاوز ذلك المستوى، ينبغي تناول الشفافية في مجال التسلح في إطار إقليمي. لذلك فإن إسرائيل، شأنها شأن بلدان أخرى، لا تزال ترى أن الظروف غير مهيأة حتى الآن لمناقشة مسائل

وتملي الحاجة المحضة علينا موقفنا، كما أن هشاشة منطقتنا تضيق عنصر الحذر من أي تسرع في التخلي عن برنامجنا من أجل التوصل إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتستند سياسة إسرائيل بالنسبة للمسائل النووية إلى المبادئ الأربعة التالية:

أولاً، الشمول. ينبغي تناول المسألة النووية في السياق الكامل لعملية السلام، وكذلك لجميع المشاكل الأمنية، التقليدية وغير التقليدية.

وثانياً، الإطار الإقليمي. إن عدم الانتشار النووي لن يحقق ويتحقق منه إلا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها بشكل متبادل في الشرق الأوسط.

وثالثاً، النهج التدريجي. يملي المنحى العملي بدء العملية بتدابير بناء الثقة وبناء الأمن، وإنشاء علاقات سلمية والقيام في الوقت المناسب بتكملة العملية عن طريق تناول تحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، مع إعطاء الأولوية للنظم التي أثبتت التجربة أنها تدميرية ومزعزعة للاستقرار.

ورابعاً، أسبقية عملية السلام. إن المفاوضات بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمن في المنطقة ينبغي أن تجري بطريقة حرة مباشرة - كما تجري بالفعل في المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف - في إطار عملية السلام.

هذه لحظة مؤتية في تاريخ منطقتنا. إنها تتيح فرصة ميمونة وفريدة لحل المشاكل الإقليمية وتحقيق السلم والاستقرار. ويتعين علينا جميعاً أن نستفيد من الزخم المتحقق من أجل تعزيز الأمن الإقليمي. لقد بدأت العملية بالفعل في إطار المحادثات المتعددة الأطراف، التي تلعب إسرائيل فيها دوراً نشطاً.

وتستأهل عملية السلام بجميع جوانبها، خاصة في الوقت الراهن، التأييد المطلق والتفهم من جانب المجتمع الدولي. والجمعية العامة لديها فرصة فريدة لمنح بركاها المطلقة لجهود صنع السلام وبذلك تسهم في هذه العملية التاريخية. واستجابت الجمعية العامة

وزير خارجية إسرائيل، السيد شيمون بيريز، أعرب مجدداً عن التزام إسرائيل المطلق بالاتفاقية بقوله إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تحيل نفسها إلى منطقتنا وإن منطقتنا برمتها ينبغي أن تلتزم بمبادئها وتمثل لأحكامها. وإسرائيل مقتنعة بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن تكون فعالة حقاً إلا إذا عوملت من وجهة نظر موضوعية مجردة وضمنت عالميتها. وهذا يعني أن أي ربط بين الاتفاقية والمسألة النووية أو أي مسألة أخرى غير مقبول بتاتا بالنسبة لإسرائيل. وللأسف فإن بضع دول في المنطقة لا تزال في الوقت الحالي تسليح نفسها بالأسلحة الكيميائية. لذلك فإن إزالة الأسلحة الكيميائية وإنشاء عالم وشرق أوسط خاليين من الأسلحة الكيميائية أمران هامين لتحقيق السلم الشامل والاستقرار الشامل في المنطقة.

وتؤيد إسرائيل تأييداً مطلقاً مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية وقد صوتت مؤيدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدى اعتماد المعاهدة في الجمعية العامة في عام ١٩٦٨. وتؤيد إسرائيل أيضاً أعمال اللجنة التحضيرية المعنية بتمديد معاهدة عدم الانتشار وقد اشتركت، بصفة مراقب، في اللجنة التحضيرية التي انعقدت في جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

بيد أن هذا التأييد لا يعني إسرائيل من تقييم الظروف والحقائق في منطقتها. ونظراً للطبيعة الهشة لمنطقة الشرق الأوسط، نادى إسرائيل ولا تزال تنادي بالقيام في الوقت المناسب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يتم التفاوض عليها بحرية وبشكل مباشر، بما في ذلك التحقق المتبادل وتشمل جميع دول المنطقة.

وعن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قال الأمين العام:

"بل من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أكثر فعالية في هذا الخصوص من معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية المحدد فيه". (A/45/435، الفقرة ١٠٩)

باقتراب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لا يسعنا إلا أن نذكر بأن البشرية عانت ويا للأسف مرتين في القرن العشرين من آفة الحرب الشنيعة، وبأن الحرب الباردة التي أعقبت ذلك عرضت سكان العالم لشبح الحرب النووية لفترة طويلة. ولكن التغييرات الجذرية التي حدثت في الحالة الدولية جعلت من الممكن تجنب نشوب حرب عالمية جديدة، وزيادة احتمالات الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء التام عليها. وهذه التغييرات مكنت البشرية أيضا من القضاء في نهاية المطاف على تهديد نشوب حرب نووية. ولهذا، يبقى نزاع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية من المهام المشتركة ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمجتمع الدولي.

وباقتراب القرن الحادي والعشرين، تواجه البشرية فرصا جديدة، وتحديات أيضا، تتعلق بالحفاظ على السلم والنهوض بالتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن يعمل بيد واحدة من أجل التحقيق المبكر لعالم خال من الأسلحة النووية، وأيدت الصين دوما الحظر الكامل والقضاء التام على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب، فإن سعادة السيد تشيان تشين، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للصين، اقترح في الدورة الحالية للجمعية العامة إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية بنفس طريقة إبرام اتفاقيتي حظر جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتدمير جميع أسلحتها النووية في ظل الإشراف الدولي الفعال. ونحن نعتقد أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استخدام الطاقة النووية في خدمة الهدف النبيل، هدف السلم والتنمية، بما يعود بالفائدة على البشرية، وتتطلع الحكومة الصينية إلى رد إيجابي من البلدان المعنية.

لقد التزمت الصين منذ اليوم الأول لحيازتها للأسلحة النووية، التزاما انفراديا ودون قيد أو شرط، ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، ودعت باستمرار منذ ذلك الحين إلى أن تبرم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية معاهدة دولية بشأن عدم بدئها باستخدام الأسلحة النووية بعضها ضد بعض. ومن أجل تشجيع التفاوض على هذه المعاهدة، قدمت الصين رسميا مشروعا للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، لأنه من الواضح أن الظروف أصبحت الآن

في دورتها الثامنة والأربعين، للواقع الجديد في الشرق الأوسط عن طريق البدء في تغيير القرارات البالية التي كانت قد صيغت في ذروة الصراع العربي الإسرائيلي. ففي العام الماضي شهدنا أيضا تغييرا إيجابيا في هذه اللجنة. لقد أدركت الدول الأعضاء أن البند ٦٥ من جدول الأعمال، المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي" لا يخدم غرضا سوى استفزاز إسرائيل بالنظر إلى أن النص لا يحتوي على أي نقطة جوهرية لم يتم تناولها في القرار المتخذ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والحذف التام لهذا القرار من جدول الأعمال سيكون متمشيا مع الواقع الجديد البازغ في الشرق الأوسط. وهو سيحذو أيضا حذو مثال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي عقدت العزم أخيرا في مؤتمرها الثامن والثلاثين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على وضع حد لسنوات من استفزاز إسرائيل واتخذت قرارا إيجابيا باستعادة المساعدة التقنية لإسرائيل، تلك المساعدة التي حرمت منها منذ عام ١٩٨١.

وختاما، تأمل إسرائيل أن تؤيد الجمعية العامة تأييدا تاما لمفاوضات السلام باعتبارها السبيل الوحيد لتسوية المسائل المعلقة في الشرق الأوسط وبذلك تسهم في إحلال السلم الدائم القائم على أساس التفاهم والمصالحة.

السيد هو زيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تهاني وفدي الحارة للسيد فالنسيا رودريغيز على انتخابه رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحالية. وأعرب أيضا عن تهانينا لبقية أعضاء هيئة مكتب اللجنة، وإنني لعلني يقيين أن اللجنة، تحت هذه القيادة الكفؤة، ستنبجـز مهمتها بنجاح، وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد فـون واغنـر، ممثل ألمانيا، على إسهامه خلال رئاسته للجنة الأولى في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وممما يشجعن وجـود سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، وبيانـه الافتتاحي الهام أمام اللجنة الأولى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

التي أجرتها أقل من تجارب أية دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية. وإن الصين، انطلاقاً من موقفها المبدئي الداعي إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية والحاجة إلى القضاء التام عليها، شاركت منذ البداية بطريقة إيجابية وتعاونية في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وإن النية الحسنة والموقف الإيجابي اللذين أبدتهما حكومة الصين لن يتغيرا. ونود أن نؤكد تأييد حكومة بلدي لإبرام معاهدة شاملة وفعالة وعالمية للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن، لا يتجاوز - وأود هنا أن أؤكد على ذلك - عام ١٩٩٦. والصين على استعداد للانضمام إلى الآخرين والاستمرار في إسهامها في تحقيق هذا الهدف.

ويقرب موعد انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراضها وتمديداتها، وتأمل حكومة الصين أن تكون المعاهدة، بوصفها أحد الصكوك الدولية الهامة والأكثر عالمية في ميدان تحديد الأسلحة في الوقت الراهن، قد قامت بدور إيجابي في منع انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن هناك بعض النقاط الضعيفة المتصلة بتوازن حقوق الدول الأطراف والتزاماتها. والصين، باعتبارها دولة متعاقدة، تؤيد التمديد السلس لمعاهدة عدم الانتشار، وستبذل جهودها الخاصة لتحقيق هذا الهدف. وبالمثل، تؤيد حكومة الصين بقوة المطلب العادل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العالم الثالث بتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الأمر الذي ينبغي أن ينظر فيه مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ باعتباره بندا هاماً في جدول الأعمال.

وتؤيد الصين جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي، ونزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وعلى أساس هذا الموقف، تؤيد الصين إبرام اتفاقية، عن طريق التفاوض، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة. ونحن على استعداد للعمل مع بقية البلدان لتشجيع تحقيق هذا الهدف.

إن المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقده بنجاح مؤخراً، قرر إنشاء فريق مخصص للقيام بمزيد من

مؤاتية لتبدأ الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض وإبرام معاهدة دولية في هذا الخصوص، ونحن نعتقد أن الإبرام المبكر للمعاهدة المقترحة سيقطع من تهديد نشوب حرب نووية وسييسهم في تحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم.

ومن الحقائق المعروفة جيداً أن الصين أيدت دوماً مطالبة الأغلبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإعطائها ضمانات أمنية، وقد قطعت الصين على نفسها منذ أمد طويل التزاماً غير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ودعت في نفس الوقت الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام بالمثل وإلى تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في شكل صك قانوني دولي. ولحسم هذه المسألة دون تأخير في هذه المرحلة أهمية عملية كبيرة. وفي هذا الصدد، تقدر الصين المقترحات البناءة التي تقدمت بها بلدان عدم الانحياز، وهي على استعداد، بالاشتراك مع الآخرين، للبحث عن حل مناسب لهذه المسألة على أساس تلك المقترحات.

وما برحت الصين تؤيد مطالبة البلدان المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في ضوء الواقع الإقليمي الخاص بها وتؤيد جهود تلك البلدان من أجل إنشاء هذه المناطق. ونرى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تلتزم بالالتزامات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، من الجدير بالملاحظة أن البلدان في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ بذلت جهوداً مستمرة وهائلة في هذا المجال، ونود أن نشني على التقدم الذي أحرزته مؤخراً البلدان الأفريقية في سعيها إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

ويسرنا أن نلاحظ أن المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب بدأت بداية طيبة وحققت تقدماً ملحوظاً بعد سنوات من العمل المكثف. وقد اتخذت جميع الأطراف المعنية موقفاً إيجابياً تجاه هذه المفاوضات. وما فتئت الصين تمارس ضبط النفس البالغ في مجال التجارب النووية، وعدد التجارب

والمملكة المتحدة، والتوقيع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على اتفاقية حظر استحداث واستحداث وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي توجد آفاقاً جديدة أمام التقدم في القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ويعرب وفد بلدي عن الأمل في أن يكون الجو الدولي، المؤاتي الآن لتعزيز عملية نزع السلاح، مفيداً للمفاوضات الجارية تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد. ونفكر بشكل خاص في حظر التجارب النووية، وفي ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومسألة الشفافية في التسلح.

وإجراء حظر شامل للتجارب النووية إحدى المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وإبرام معاهدة يمكن التحقق منها دولياً وبفعالية تحظر جميع التجارب النووية من شأنه أن يكون طريقة فعالة لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أحد أهم الصكوك الدولية لنزع السلاح. ومدغشقر تود أن تراها وقد مددت في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥.

وفيما يخص الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، يلاحظ وفد بلدي مع الأسف أنه لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق آراء في دورة مؤتمر نزع السلاح السنوية لعام ١٩٩٤، بشأن مسألة تسمى بضمانات الأمن السلبية. والتوصل إلى اتفاق دولي لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها من شأنه أن يساعد على إيجاد جو من الثقة والتفاهم بين الدول.

ويشكل انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتخزين الأسلحة التقليدية تحدياً للمجتمع الدولي بالنظر إلى طبيعتهما التدميرية. وبخاصة في المناطق من العالم التي توجد فيها توترات ونزاعات تذكها عوداً ظهور

دراسة مسألة وسائل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والصين ستقوم بدور نشط في أعمال الفريق المخصص من أجل التعزيز الفعلي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومنذ فتحت اتفاقية الأسلحة الكيميائية للتوقيع، يجري العمل التحضيري لتنفيذ الاتفاقية جرياً سلساً. وتؤيد الصين مقاصد وأهداف الاتفاقية وكانت من بين أولى الدول الموقعة عليها. ونحن نعد العدة الآن للتصديق المبكر عليها. ونأمل في أن تسرع البلدان ذات المسؤوليات الخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية بعملية التصديق والوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية.

ولقد أحرز بعض التقدم في مجال نزع السلاح الدولي بفضل جهود جميع البلدان. ومع ذلك فإن على المجتمع الدولي أن يواجه سلسلة من التحديات الجديدة، وأن يواصل بذل الجهود من أجل التحقيق المبكر لهدف إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يقوم على مبادئ التعايش السلمي الخمسة، ويوجد جواً سلمياً وآمناً مؤاتياً لتنمية جميع البلدان. وعلى المجتمع الدولي أن يقطع مشواراً طويلاً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ولذلك ينبغي أن يضاعف جهوده. والصين راغبة في الانضمام إلى الآخرين والإسهام بشكل مستمر لبلوغ هذه الغاية.

السيدة لنغايا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعد وفد مدغشقر أن ينقل أحر تهانئه إلى السفير فالنسيا رودريغيز ممثل اكوادور على انتخابه رئيساً للجنة الأولى. ونعرب عن تهانئنا أيضاً لسائر أعضاء مكتب اللجنة. ونحن واثقون بأن مواهب السفير فالنسيا رودريغيز العظيمة ستكفل النجاح لأعمال اللجنة. ووفد بلدي يؤكد له تعاونه التام.

لقد تسببت نهاية الحرب الباردة في إحداث ثورة في العلاقات الدولية. ففي مجال نزع السلاح والأمن الدولي، أحرز تقدم مذهل مثل الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنته فرنسا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية

أهمية كبرى على مبدأ إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم. ويرحب وفد بلدي بشكل خاص بالتقدم الذي أحرزه في أديس أبابا في شهر أيار/مايو ١٩٩٤ فريق خبراء كانت مهمته صياغة مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا. وعلى العكس من ذلك، نأسف لأن إعلان المحيط الهندي منطقة سلم لم ينفذ، ونعرب عن الأمل أن تساعد التحسينات في المناخ السياسي الدولي على تبديد الشكوك بشأن هذه الوسيلة، وسيلة تحقيق أهداف السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

ويرى وفد بلدي أن مسألة السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تُتناول من منظور نزع السلاح فحسب فهي تتطلب، بدلا من ذلك، نهجا متكاملًا من شأنه أن يراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والحاجة إلى تبني نزع السلاح وصيانة السلم في إطار نهج شامل لجميع جوانب المسألة تعني أن الأمم المتحدة هي أحسن محفل للمفاوضات بشأن السلم والأمن.

وتقدر مدغشقر بصفة خاصة الجهود التي تبذلها المنظمة باستمرار في مجال الدبلوماسية الوقائية وصون السلم وتوطيده. ولكن تجدر ملاحظة أن الصون الفعال للسلم يتوقف على التصميم السياسي لدى الدول على اتخاذ تدابير لتحقيق نزع السلاح العام والكامل ويرتهن بالتزامها بتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون لخلق عالم جديد قائم على مبادئ السلام والعدالة والانصاف.

السيد الطيب (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، يطيب لي نيابة عن وفد بلادي أن أرحب اليكم بأجمل التهاني على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وإننا على ثقة تامة أنه بما تنفردون به من حكمة وفكر نير وكفاءة دبلوماسية ستكمل مداولات هذه اللجنة بنتائج مثمرة. كذلك أود أن أعرب عن أطيب تهانتي إلى أعضاء المكتب على انتخابهم.

إن مخاطبة معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، أعضاء هذه اللجنة لتعتبر مصدر اعتزاز لنا وللدليل على ما تضطلع به هذه اللجنة من مسؤوليات بالغة الأهمية ومن دور فعال في إقرار السلم والأمن الدوليين. وإن المضامين الهامة والقيمة

القومية والتطرف وكرهية الأجانب والاتجار بالمخدرات. ونتيجة لذلك هناك حاجة إلى زيادة الجهود لتحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام الكامل.

إن تعزيز فعالية الصكوك المستخدمة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل يتضمن بالضرورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وإنشاء لجنة مخصصة للقيام بالمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لصناعة الأسلحة النووية.

وفيما يخص تخزين الأسلحة التقليدية، فإن الشفافية هي الأساس للرقابة على التدفقات غير المشروعة للأسلحة ولتوسيع التعاون في هذا المجال. ومدغشقر تعترف بالإسهام الهام الذي يقوم به سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية لتحقيق الشفافية في الرقابة على الأسلحة التقليدية. ويؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى تحسين تلك الآليات ويعتقد أنها ستكون مفضية إلى إيجاد مستوى أعلى من الثقة بين الدول.

فضلا عن ذلك، يعتقد وفد بلدي أن الشفافية في مجال التسليح من الحري بها أن تسهل نقل التكنولوجيا العسكرية للأغراض السلمية بما يحقق الصالح المشترك؛ وفي الوقت نفسه من المستصوب أن تستخدم الموارد الناجمة عن خفض النفقات العسكرية في المشاريع الانمائية بما يعود بالنفع على شعوبنا.

ويتشاطر وفد بلدي الشعور بالقلق الذي يعرب عنه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون نتيجة انتشار الألغام غير المنفجرة في جميع أنحاء العالم. ولذلك يؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وبالنظر إلى أننا نعتقد أن اتخاذ نهج إقليمي قد يكمل الجهود العالمية لنزع السلاح، تعلق مدغشقر

مجلد ————— س الأمن ذات الصلة دون أي ملاحظة أو انتقائية.

إن قضايا السلام والأمن ونزع السلاح تمثل وحدة متكاملة. وإن خلق بيئة دولية آمنة ينبغي أن تقوم على أساس من العدل والمساواة، واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حدودها الدولية، وحق كل الدول في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية دون أي تدخل خارجي، ونبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لفض المنازعات.

وفي هذا السياق يمثل نزع السلاح الشامل القائم على نحو متوازن وغير انتقائي أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الدولي. وإن المملكة العربية السعودية، إنطلاقاً من موقفها الداعم لمبدأ إقرار الأمن للجميع من خلال نزع السلاح الكامل وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، قد وقعت في العام الماضي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهي، كما هو معروف، من الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وذلك إسهاماً منها في الجهود الدولية المبذولة لإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل في العالم بشكل نهائي ولا رجعة فيه.

إن نهاية الحرب الباردة وبزوغ نظام دولي جديد من شأنهما أن يفسحا المجال أمام تعزيز إمكانات تحرير العالم من رعب الأسلحة النووية وخطرها على البشرية جمعاء. وفي هذا الخصوص، نرى من الأهمية بمكان أن يتم وضع معاهدة دولية تحرم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، تحت أي ظرف، والسعي الجاد من أجل إزالة كافة الأسلحة النووية.

إن التقدم الملموس والانفراجات التي تم تحقيقها في عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي تساهم فيها بلادي على نحو فعال، لم يواكبه للأسف أي شعور حقيقي بالأمن والطمأنينة من قبل شعوب المنطقة، وذلك نظراً لوجود خلل في التوازنات الأمنية، ناجم عن امتلاك إسرائيل قوة نووية مدمرة دون أي ضوابط قانونية دولية. ولا تزال إسرائيل تتجاهل المطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للتحقق

التي ينطوي عليها بيان معالي الأمين العام ستكون نبراساً تهتدي به هذه اللجنة ورافداً يثري مداولاتها. وإن المملكة العربية السعودية، التي تتخذ من الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية ركيزة أساسية في سياستها ونهجها، تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيل أنشطتها الدولية في كافة المجالات، وعلى وجه الخصوص في قضايا السلم والأمن الدوليين.

لقد أكد صاحب السمو الملكي وزير خارجية بلادي في كلمته أمام الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على أن نجاح الأسرة الدولية في خدمة قضايا الأمن والسلام الدوليين كان ولا يزال مرهوناً بقدر التزام أعضاء هذه الأسرة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقوة إرادتها السياسية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وقد دلل سموه على صحة هذا المبدأ بنجاح التعاون الدولي الجاد والبناء في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت في عام ١٩٩١، حيث تم دحر العدوان واستعادة الحقوق الشرعية، في حين بقيت قضية البوسنة والهرسك مستعصية دون حل، حيث يستمر العدوان الصربي على شعب البوسنة، لأن هذا العدوان لم تتم معالجته على النحو الذي ينسجم مع أسس ومبادئ الشرعية الدولية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

وأود أن أضيف هنا أن تعاون الأسرة الدولية وتكاتفها وتماسكها قد مكنها أيضاً قبل نحو اسبوع من صد عدوان عراقي كان وشيك الوقوع على دولة الكويت، وذلك عندما أقدم نظام الحكم في العراق، في مغامرة طائشة جديدة، على حشد قواته على الحدود الكويتية بغية ارتكاب جريمة جديدة في حق دولة الكويت وحق دول المنطقة وتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. إلا أن وقوف أعضاء الأسرة الدولية فـي جبهة واحدة وبشكل صارم وحازم في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قد أجبر النظام العراقي على مراجعة حساباته وتبديد أوهامه حول تفكك جبهة التحالف الدولي ضـده واضطراره إلى الانكفاء وسحب حشـوده العسكرية وأدواته القتالية عن الحدود مع الكويت. وإننا نؤكد من جديد على أن استمرار تماسك الجبهة الدولية هو الضمان الوحيد والأكيد لالزام العراق بتطبيق كافـة قرارات

ينص على تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

كما أننا ندعم صدور قرار من مجلس الأمن يتضمن تأكيدات شاملة وواضحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وذلك لأن مثل هذا القرار سيسهم إسهاما كبيرا في حظر انتشار الأسلحة النووية وسيعتبر خطوة رئيسية نحو التوصل الى نزع السلاح النووي نهائيا.

إن بلدي يتابع بارتياح التقدم الحاصل في مجال حظر التجارب النووية، وإذ نتمن المبادرات البناءة في هذا المجال لنرى أنه من الضروري الاسراع بالجهود الحالية لابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية دون أي استثناء، كما أن ابرام معاهدة حظر انتاج وتكديس المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيسهم بلا شك في الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي.

إن نظام الشفافية، وإن كان يمثل أحد تدابير بناء الثقة، فإنه لا يكون اجراء فعالا إلا بعد أن يطبق على جميع الأسلحة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها والتكنولوجيا العالية ذات التطبيقات العسكرية وجميع أنواع الأسلحة التقليدية بما في ذلك ما يتم تصنيعه وطنيا، كذلك لابد أن يكون هذا الاجراء مطبقا على نحو متوازن وغير انتقائي وأن يخدم المصالح الوطنية الأمنية وأن يشمل السجل التقنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني.

بعد أشهر قليلة سيحتفل العالم بمناسبة مرور خمسين عاما على قيام هيئته الأمم المتحدة ولا بد أن تكون هذه المناسبة حافزا لأعضاء هذه الهيئة لتكريس جهودهم وإخلاص نواياهم لتمكين شعوب المعمورة من العيش في حياة آمنة مطمئنة يسودها السلام والأمان والرخاء والرفاه.

السيد أونغ (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي، أود أن أبدأ بتهنئتكم تهنئة حارة على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة

والضمانات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو موقف لا يتسق مع الرؤيا الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط ولا يستجيب للمطالب الموضوعية والاساسية للسلام. لذا فإننا نتطلع الى أن تتم معالجة هذه القضية بكل ما تستحقه من اهتمام ومسؤولية على النحو الذي يعكس إرادة وتصميم الشرعية الدولية على تحرير البشرية من الأسلحة النووية.

إن بلادي تدعم إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، كونه يشكل خطوة رئيسية نحو بلوغ هدف نزع أسلحة الدمار الشامل في العالم.

وإننا إذ نلاحظ بارتياح حدوث تقدم في هذا المجال في كل من افريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وإذ نسجل بارتياح أيضا تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧١/٤٨ لعام ١٩٩٣ الذي اتخذ بتوافق الآراء بشأن انشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لنود قيام الأطراف المعنية في الشرق الأوسط باتخاذ تدابير عملية لتحقيق هذا الهدف مما يجعل شعوب هذه المنطقة تنعم بحياة آمنة مطمئنة. وكخطوة رئيسية في هذا الاتجاه ندعو جميع دول الشرق الأوسط الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وندعو اسرائيل على وجه الخصوص، لكونها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية، الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حيازة بعض الدول للأسلحة النووية دون وجود ضوابط قانونية وضمانات دولية تردعها عن استعمال هذا النوع من السلاح ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدعونا الى المطالبة بضرورة استحداث ضمانات دولية أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي هذا السياق فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح الى وضع اتفاقية دولية ملزمة قانونيا لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وأن الضمان الوحيد في الواقع هو القضاء على هذه الأسلحة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٣/٤٨ لعام ١٩٩٣ الذي

ويسرنا أن نلاحظ أن عدد الدول التي تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتزايد على نحو سريع. وحتى اليوم أودعت ١٦ دولة صكوك التصديق على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ونأمل أن يبقى الزخم في عملية التصديق وأن يتسع حتى يبدأ نفاذ الاتفاقية في تاريخ مبكر. ويسعدني أن أبلغ اللجنة الأولى أن عملية التصديق تجري حالياً في بلدي. وتقوم ميانمار أيضاً بدور نشط في عمل اللجنة التحضيرية للتنظيم لحظر الأسلحة الكيميائية.

ومن أهم مشاكل الأمن التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم مشكلة انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق من الأهمية القصوى أن تكفل بالنجاح المعاهدة الخاصة بمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى وفدي أن التقدم الموضوعي في مجالات حاسمة مثل مجالات معاهدة الحظر الشامل للتجارب والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحظر المواد الانشطارية النووية بجميع جوانبها من شأنه أن يسهم في النتيجة الناجحة للمؤتمر.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته لعام ١٩٩٤ لم يتمكن من إجراء مفاوضات جدية بشأن الضمانات الأمنية السلبية. هذه المسألة ما برحت على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ ١٥ عاماً، وقد حان الوقت لوضع نص معاهدة بشأن هذا الموضوع. والمناخ السياسي الدولي الحالي بعد فترة الحرب الباردة مؤات لإحراز التقدم بشأن الضمانات الأمنية السلبية. ويؤيد وفدي الاقتراح بأن تعالج أيضاً مسألة الضمانات الأمنية الإيجابية مع مسألة الضمانات الأمنية السلبية، لأن هناك علاقة مترابطة وثيقة بين المسألتين. ومع إبداء الدول الحائزة للأسلحة النووية لمزيد من المرونة وقدر أكبر من الإرادة السياسية، حان بالفعل الأوان لأن نضاعف جهودنا لوضع صك ملزم قانوناً أو ترتيبات بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وثمة مجال آخر من عمل مؤتمر نزع السلاح، مجال لم يحقق فيه أي تقدم، وهو مسألة حظر المواد الانشطارية النووية. فقد ظل وضع مشروع ولاية تحظى بتوافق الآراء بعيداً عن منال مؤتمر نزع

والأربعين. ويشق وفدي ثقة تامة أنه بفضل حكمتكم الكبيرة وخبرتكم الواسعة في ميدان نزع السلاح ستمكنون من قيادة عمل اللجنة الأولى إلى الاختتام الناجح. وأؤكد لكم التعاون والتأييد الكاملين لوفدي في النهوض بأعمال اللجنة ونقدم تهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

عندما نستعرض الساحة السياسية الدولية في بداية عمل اللجنة الأولى في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح نحس بمشاعر مختلطة. إنها صورة مليئة بالمتناقضات - نقاط مضيئة في مناطق قليلة ولكن لا تزال ظلال سوداء تظل مناطق أخرى.

ومما يشجعنا في الواقع المفاوضات المكثفة التي تجري في مؤتمر نزع السلاح بغية إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أحرز مؤتمر نزع السلاح بعض التقدم في إعداد مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب. بيد أن مشروع النص لا يزال مليئاً بالأقواس المعقوفة، وجزء كبير جداً من مشروع المعاهدة، بما في ذلك الديباجة ومواد ذات أهمية حيوية، مثل المواد التي تتناول النطاق والتحقق والتنظيم والنفاد، لا يزال موضوع تفاوض بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

ومن الأمور الهامة حقاً أن ننجز بأسرع وقت ممكن صياغة معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية تكون عالمية ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، ومن المفضل أن يكون ذلك قبل مؤتمر ١٩٩٥ الذي يستهدف استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظر في تمديداتها. ونؤيد اتباع نهج تطوري فيما يتعلق بنظام التحقق. وينبغي أن تكون تقنيات التحقق من الاهتزازات لب نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أما تقنيات التحقق غير الاهتزازي الأخرى مثل التصوير بواسطة التوايح والنشاط الإشعاعي والصوتيات المائية وتقنيات الرصد دون الصوتي فيمكن إدماجها وتوحيدها حينما تكون التكنولوجيات قد طورت تطويراً كافياً للتطبيق العمل.

ويطمح المجتمع الدولي إلى أن يسود الصمت إلى الأبد مواقع إجراء التجارب النووية من جميع أنحاء العالم. وننتطلع أيضاً إلى وقف جميع تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات وفي كل الأوقات.

السلاح كان مؤشرا واضحا على انعقاد عزم المجتمع الدولي على مواصلة السعي بنشاط من أجل تحقيق نزع السلاح بمعناه الحقيقي.

إن مشكلة انتشار الأسلحة التقليدية تتزايد وضوحا. وكما تبين في حرب الخليج نتيجة العدوان العراقي الغاشم على بلادي أنه يمكن أن يتسبب النقل المكثف والعشوائي للأسلحة التقليدية، وخصوصا من دولة ليس لديها نوايا سلمية تجاه جيرانها، في زعزعة استقرار منطقة ما وبالتالي في نشوب نزاع مسلح له انعكاسات على الأمن والسلم الدوليين. ومن الضروري أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية في اتخاذ تدابير فعالة لوقف النقل المكثف والعشوائي وغير المنظم للأسلحة التقليدية. إن بلادي ترى أن سجل الأسلحة التقليدية يمثل عنصرا هاما من تلك التدابير، خاصة بعد أن اتخذ هذا السجل مسارا يدعو إلى التفاؤل. لقد ذكر الأمين العام، الدكتور بطرس غالي، في تقريره المقدم إلى دورتنا الحالية عن أعمال المنظمة أنه قد شارك في هذا السجل ما يزيد على ٨٠ دولة، منها أهم الدول الموردة والمتلقية للأسلحة. وحتى يتطور هذا السجل إلى آلية عالمية تساهم في الاستقرار والأمن الدوليين فلا بد من مشاركة دولية أوسع. إننا نتفق مع الأمين العام بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هما من الجوانب العضوية لحفظ السلم وبناء السلم وصنع السلم.

لقد بلغ عدد الدول التي وقعت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ما يزيد على ١٥٠ دولة. إلا أن أربعة بلدان فقط قد صدقت عليها حتى الآن. وهنا أود أن أثنى على جهود اللجنة التحضيرية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لأنها تقوم بأعمال رائدة في إعدادها لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ولكي يبدأ نفاذ الاتفاقية في أقرب وقت مستطاع يتحتم على الدول أن تتخذ الآن التدابير اللازمة للتعجيل بالتصديق عليها. ومما يثير قلق الكويت أن العراق لم يصبح بعد طرفا في الاتفاقية. ولا يزال نظام العراق، من واقع أعماله ونواياه غير السلمية، يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. إلا أن بلادي على اقتناع بقدرة مجلس الأمن والأمم المتحدة على دفع العراق لتنفيذ التزاماته المنصوص عليها بموجب قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

السلاح عند اختتام دورته لعام ١٩٩٤. وطبيعة المشكلة ذاتها تتطلب أن تعالج أيضا مسألة المخزونات عند تناول مشكلة حظر المواد الانشطارية النووية. ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة في بداية دورته لعام ١٩٩٥ بغية إجراء مفاوضات موضوعية حول هذه المسألة وأن تتمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحقيقا لهذا الغرض، من اتخاذ قرار صحيح يساعد مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتصل بمسألة الشفافية في التسليح، ينبغي احترام مبدأ الأمن غير المنقوص لكل دولة من الدول. ونرى أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ينبغي ألا يكون تمييزيا وينبغي أن يوضع بأسلوب يشجع على المشاركة العالمية. ونظرا لطبيعة الموضوع وتعقده، من المستصوب اعتماد نهج تدريجي بشأن هذه المسألة.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي اليوم أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، متمنيا للجميع النجاح في إدارة أعمال اللجنة.

إن لمناقشات لجنتنا الآن أهمية خاصة بالنسبة لبلادي، حيث تعرضت في الأيام القليلة الماضية إلى التهديد بعدوان جديد عليها من قبل النظام العراقي. والآن قد اتبحت لي فرصة التحدث في اللجنة الأولى الهامة بشأن مجموعة عريضة من موضوعات تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن والاستقرار في منطقتنا العربية والأمن والاستقرار الدوليين، وأود أن أنتهز الفرصة لأحث لجنتنا هذه على بذل مزيد من الجهود لتكريس الأمن الدولي، وألا تقتصر في أن تكون محفلا يركز حصرا على مسائل تهديد الأسلحة، إذ أن المادة ١٢ من الميثاق تجيز للجنة أن تسوق توصيات أو مبادئ توجيهية، أو مبادئ عامة، تتعلق بالسلم والأمن الدوليين بغية تعزيز فهم أعمق لمفاهيم الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وتدابير صون السلم اللاحقة للنزاع. لقد تضمن جدول أعمال نزع السلاح في الدورات السابقة العديد من المسائل العاجلة والمسائل المستعصية. إلا أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين في العام الماضي، وفي جوانب عدة في الحد من الأسلحة ونزع

فض المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك اللجوء الى القضاء الدولي على وجه لا يجعل الأمن والسلم عرضة للخطر.

إن بلادي تتطلع الى دور متواصل في الأمم المتحدة من أجل إجراء المزيد من المشاورات مع دول المنطقة، من أجل التحرك بصورة سريعة صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، لأن هذا يعزز من احتمالات إرساء السلام في المنطقة وهي على أبواب انفراج في الصراع العربي الإسرائيلي.

إن قضايا السلم والأمن ونزع السلاح والحل السلمي للنزاعات لا بد أن تركز على مبادئ أساسية كالتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الحين والآخر.

إن بلادي، الكويت، ترحب بالتقدم الذي تحرزه محادثات السلام في الشرق الأوسط وتأمل في التوصل إلى تفهم على جميع المسارات حتى يبدأ عهد جديد في المنطقة هو عهد السلام وتسخير الموارد البشرية والاقتصادية للتنمية.

إن الكويت، بحكم موقعها الجغرافي، تعلق أهمية خاصة على تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام. وهي تشارك الدول المعنية الأخرى الرأي القائل بأن على اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي أن تراجع ذلك الإعلان في ضوء تطورات النظام الدولي الجديد وإنهاء حالة الحرب الباردة، وأن توجه اللجنة المذكورة جل اهتمامها الى الجهود الإقليمية والعالمية لضمان السلم والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

هناك صلة واضحة بين نزع السلاح والتنمية. فالنفقات العسكرية الباهظة تعوق النمو الاقتصادي وتؤثر تأثيرا ضارا على نطاق ومضمون التعاون الاقتصادي الدولي. والحقيقة أن الجنس البشري يبدو، وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، أنه يتأهب لنذ الصراع وتحويل اندفاع العلم والتكنولوجيا من استخدامهما في الأغراض التدميرية إلى خدمة الإنسانية

إن الرقابة على الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يظلان في عداد أهم أولويات بلادي في مجال نزع السلاح. ولقد رحبنا بالمعاهدة التي عُدت بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها لعام ١٩٩١. وتمت المعاهدة الثانية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها لعام ١٩٩٣. إننا نؤمن أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار العالميين والإقليميين. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. إن بلادي تحث الدول الأطراف في المعاهدة على التجديد لها في عام ١٩٩٥.

لقد دعمت الكويت فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعتقد بلادي أنه ريثما يتم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في منطقتنا فيجب أن تمتنع جميع دول المنطقة، دون استثناء، عن إنتاج الأسلحة النووية أو اقتنائها أو تكديسها. وتقترح بلادي الخطوات التالية:

أولا، أن تعلن جميع دول المنطقة تأييدها وقبولها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وإيداع تلك الإعلانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ثانيا، أن تقوم جميع دول منطقة الشرق الأوسط بالإعلان عن امتناعها استحداث أسلحة الدمار الشامل أو إنتاجها أو تخزينها في أراضيها أو أية أراض تقع تحت سيطرتها. ثالثا، قبول كافة الدول في المنطقة التفتيش الدولي على منشآتها ومرافقها النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإعطاء الأمم المتحدة دورا في إيجاد آلية للرقابة الدولية والمتابعة. رابعا، أن تنضم جميع دول المنطقة الى معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل. وحيث أن إسرائيل تملك ترسانة نووية فإنها مدعوة الى التجاوب مع المتطلبات التي تستهدف الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. خامسا، اتخاذ تدابير بناء الثقة العسكرية على أساس الشفافية والقدرة على التنبؤ، تعزيزا للدبلوماسية الوقائية. سادسا، دعوة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى تقديم ضمانات شاملة غير مشروطة وفعالة لجميع دول المنطقة. سابعا،

المنجزات السابقة، من أجل جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط ما ينبغي أن تكون عليه دوماً - منطقة سلم وأمن وتعاون. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر ذكر الاقتراح الذي قدمه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خلال اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في روما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. فقد عرض جلالته أن يستضيف في المغرب اجتماعاً وزارياً حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط. ونكرر أيضاً ذكر التزامنا باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالامتثال لجميع أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال المغرب على اقتناع بالحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل القضاء على التوترات وأسبابها، ومن أجل حسم جميع مشاكل المنطقة بالوسائل السلمية على أساس احترام سيادة الدول. ونحن نعتقد أنه يمكننا من خلال نهج مشترك ومتكامل الاستفادة بالكامل من الطاقة الكامنة في بلدان شاطئي البحر الأبيض المتوسط لبناء ثم توطيد علاقات حسن الجوار على أساس التبادل الثقافي بروح من التسامح والتفاهم المتبادل، بغية إرساء الأسس الدائمة للأمن المشترك على أساس المشاركة السياسية والاقتصادية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي للشكل المستقبلي العام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط - بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية والبيئية - إذا أريد له أن يستند إلى منظور استراتيجي مشترك، أن يشجع روح المشاركة الحقيقية القادرة على معالجة جميع مصادر التوتر الراهنة والمحتملة ومن الحري به أيضاً أن يعزز التعاون في ضوء الظواهر المزعزعة للاستقرار، مثل المظاهر المختلفة للنشاط الإرهابي أو الاختلالات السائدة بين الشاطئين.

وفي رأي المغرب أن هذه الرؤية الاستراتيجية المشتركة للسلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط يمكن تكييفها مع المزايا المحددة للمنطقة دون الإقليمية في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل وضع الأسس للتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط للنهوض بالتنمية المستدامة وللتقليل من وجوه التفاوت بين هذه الشاطئين في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وسيؤدي هذا إلى تحقيق الاستقرار والرخاء المشترك.

والرخاء. إن الكويت، برغم الأزمات التي تعرضت لها من جراء العدوان العراقي الغاشم على أرضها، لا تزال مقتنعة بأن العلاقات الدولية ينبغي أن تحكمها مبادئ السلم والديمقراطية والحرية والسيادة المتساوية بين الدول والتعاون السلمي. إن تجربة الكويت مع العدوان تجربة مريرة ولعلها تكون رادعة.

لقد كان لأبعاد هذا العدوان آثار عالمية بعيدة المدى، مما أثبت أن الأمن في الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الدولي، وأن الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن في الخليج هي احترام سيادة الدول، صغيرها وكبيرها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتقوية دور الأمم المتحدة في نهجها الجديد بتطبيق الدبلوماسية الوقائية، وبتعزيز مقدراتها على رصد المخاطر من خلال نظم إنذار مبكرة متفق عليها، وخطة عملية لمواجهة أي اعتداء بصورة تجنب المنطقة ويلات الحروب، وتحقيق الأمن والاستقرار لها والرخاء لشعوبها.

السيد عمار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، يعرب وفد بلدي عن تهنئته الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأهنئ أيضاً باقي أعضاء المكتب. ونحن على اقتناع بأن اللجنة الأولى ستتمكن، تحت قيادتكم، من اختتام أعمالها بنجاح وفعالية. وأرجو أن تتقبلوا تأكيد وفد المغرب على بذل كل ما في وسعه، طوال فترة عملنا، لمساعدتكم في تنفيذ مهمتكم.

يود وفد المملكة المغربية أن يعرب عن آرائه حول البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، استناداً إلى الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٨١/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

يرحب المغرب بروح التعاون التي سادت أثناء المفاوضات مع شركائه في الاتحاد الأوروبي، ويود أن يؤكد تأييده الكامل لإعلان المجلس الرئاسي للاتحاد المغاربي العربي المعتمد في اجتماع قمة تونس في عام ١٩٩٠. وفي هذا السياق، يود المغرب أن يؤكد مجدداً أيضاً على استعداده لمواصلة العمل، بالاشتراك مع شركائه في البحر الأبيض المتوسط، وعلى أساس

الى تحقيق توازن بين الحرص على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من ناحية، وضرورة نقل التكنولوجيا من أجل التنمية، من الناحية الأخرى.

لقد شاء القدر أن يكون المغرب، بالإضافة الى أسبانيا، حارسا لمضيق جبل طارق، وهو منفذ للبحر الأبيض المتوسط. وهذا المضيق مسؤول أيضا، بوصفه نقطة استراتيجية لها أهمية قصوى، عن الأمن، وخاصة في غرب البحر الأبيض المتوسط، ومع ذلك، فإن المغرب، على الرغم من موقعه في أقصى غرب البحر الأبيض المتوسط، لا يزال يشعر بالقلق إزاء المنطقة بأسرها، التي نعتبرها غير قابلة للتقسيم. ولهذا السبب، ما برح المغرب يبدي اهتماما خاصا ومستمرًا بالجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة من المحتمل أن ينشب صراع فيها.

بعد عام من التوقيع في واشنطن العاصمة على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، تلاحظ مملكة المغرب أن عملية السلام في الشرق الأوسط تتقدم بشكل ثابت يثير التفاؤل للمرة الأولى في عقود. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن منطق العنف والحرب لا يمكن أن يؤدي أبدا الى حلول دائمة. لذلك نحث الأطراف في الشرق الأوسط على تكثيف حوارها بغية التوصل الى اتفاق يجعل الصراع المسلح والمأساة من أمور الماضي ويبدأ عهدا جديدا في تاريخ تلك المنطقة التي مزقتها الخلافات، عهدا يتسم بالسلم والتعاون والتضامن.

وفي هذا السياق، ستستضيف مملكة المغرب في الدار البيضاء، في الفترة من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي تبناه بشكل مشترك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وسيضع ذلك المؤتمر مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة الواسعة وسيمثل دون شك مرحلة حاسمة في العملية المؤدية الى تطوير السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة مستقبلا. إنه يعقد بعد مؤتمر مدريد بعامين وبعد إعلان واشنطن بعام واحد. وسيكون ذا أهمية قصوى لأنه سيوفر للمجتمع الدولي فرصة لقياس عزم البلدان والمنظمات الدولية والمستثمرين الخاصين على

ولا يزال المغرب على اقتناع بأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكنه أن يسهم إسهاما حاسما في إقامة نظام عالمي يحترم الحقوق الأساسية للدول على النحو المسلم به في ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، نعتقد أن فرصة المشاركة في الجهاز الحالي للأمن والتعاون، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي إتاحتها لبلدان الشاطئ الجنوبي بغية مساعدتها على زيادة وعيها والاسهام النشط في تحقيق أهدافها الذاتية. وبالمثل، مما له أهمية أكثر من أي وقت مضى إقامة إطار جماعي لمعالجة شواغل وتطلعات الدول الساحلية وإعطاء زخم جديد وقوي لعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتدرك مملكة المغرب الحاجة الى مواصلة الحوار والجهد المتضافر من أجل إعطاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسيلة الكافية لمعالجة الظروف الاستراتيجية المحددة في المنطقة دون الإقليمية لغرب البحر الأبيض المتوسط بوصفها منطقة للتنمية والتضامن الفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تطوير المشاركة الحقيقية ضروري لتعزيز التكامل الاقليمي على أساس أن البلدان على الشاطئ تكمّل بعضها بعضا في المسائل الاقتصادية والمالية. وسيساعد انشاء آليات لتشجيع تدفق الاستثمارات الانتاجية، المقترنة باتفاقات مشاركة فعالة ونقل التكنولوجيا، على تشجيع التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، مما يسمح بالادارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، يؤيد المغرب بالكامل الجهود المبذولة في اطار نزع السلاح العام والكامل لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ولاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سياق مؤتمر عام ١٩٩٥ بغية تحديثها وجعلها غير تمييزية وعالمية حقا. ونعتقد أن من الممكن زيادة تعزيز أي نظام عالمي لعدم الانتشار عن طريق انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، وبناء الثقة فيما بين الدول. وبينما ندرك حدود معاهدة عدم الانتشار، يدعو المغرب جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، الى الانضمام اليها. وبالإضافة الى ذلك، نؤكد على الحاجة

وفي الختام، ليس في إمكان مملكة المغرب أن تبالي في التأكيد على العلاقة الوثيقة القائمة بين الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى إقامة مشاركة حقيقية بين بلدان شاطئ البحر الأبيض المتوسط، بحرنا المشترك.

والمغرب، وهو بلد يرحب بالحوار بين الثقافات والحضارات، يشجع جميع المبادرات التي ترمي إلى التقريب بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط وإلى تعزيز التعاون بينهما. وإذا فعلنا هذا، فإننا سنتمكن من التقدم نحو التكامل الأكبر والتضامن والأمن، بينما تعزز السلم والرخاء في المنطقة.

السيد بـاك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. واعتقد أن اللجنة ستناقش بنجاح تحت قيادتكم القديرة وبمهارتكم الدبلوماسية جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها.

منذ انهيار الحرب الباردة وتملاً البشرية التوقعات والآمال أن تتحقق رغبتها في السلم الدائم. إلا أن العالم، في الحقيقة، لا يزال مزعزعا بسبب تهديد الحرب، وبخاصة تهديد الحرب النووية.

إن الاتفاقات العديدة المتوصل إليها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال نزع السلاح النووي تمثل خطوة إيجابية إلى الأمام. ومع ذلك، فإنها مجرد اتفاقات وعود، لا توفر أي تأكيد بأن البشرية ستتخلص تماماً من تهديد الحرب النووية.

إن نقطة البداية لتحقيق نزع السلاح النووي، في رأيي، تقوم على الموقف المتخذ والممارسة المتبعة بشأن وجود الأسلحة النووية. إن النية الثابتة في امتلاك أسلحة نووية تفترض مقدماً إمكانية استخدام تلك الأسلحة النووية في أي وقت. وتحاول الدول الحائزة للأسلحة النووية إضفاء الطابع القانوني على حيازة تلك الأسلحة بذريعة أنها وسيلة للهجوم الاستباقي والانتقام ولردع الحرب.

تعزيز عملية السلم عن طريق تعاون اقليمي وتنمية اقتصادية مشتركة ومتوازنة. وسيوفر المؤتمر أيضاً فرصة لإدراك الإمكانية الهائلة التي لمنطقتنا فور استعادة السلم.

وسيضع المؤتمر خريطة لعالم عربي يفكر ويخطط فيما يتعلق بالنمو والتنمية والرخاء التي يتشاطرها أكبر عدد ممكن، عالم عربي مفتوح للمشاركة والتبادلات، عالم ينوي أن يبني مستقبله على استراتيجية تعاون وليس على سياسة انكماش ومواجهة.

وقرار المغرب باستضافة هذا المؤتمر الافتتاحي بشأن مستقبل المنطقة الاقتصادي اتخذ بروح من المسؤولية وإدراك واضح لما هو في كفة الميزان. إنه جزء لا يتجزأ من سياسة لا يزال صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يتبعها لبعض السنوات.

وفي مجال البيئة، يود المغرب أن يرى بدء التعاون بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط للحفاظ على البيئة البحرية، ولحماية الموارد البحرية، ولمكافحة التلوث البحري بشكل فعال ولتنسيق العمل المشترك في حالة وقوع كوارث طبيعية أو من صنع الانسان.

وفي المجال الثقافي، يؤكد المغرب مجدداً استعداداه لمنح حوافز أخرى للتبادلات الثقافية بين البلدان الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً اقتناعنا بأن الحوار بين حضارات شاطئ البحر الأبيض المتوسط سيمكننا من إيلاء أهمية لتراثهما الثقافي وسيساعد دون شك على تعزيز التفاهم والنهوض بالثقافة والتقارب بين شعوب المنطقة.

وفيما يتعلق بالهجرة تعتقد مملكة المغرب أنها عامل هام لإيجاد اتصالات ولخلق التسامح والتعايش بين ثقافات وديانات شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وعندما تقام البنيات المغربية والأوروبية سيحظى هذا البعد الانساني لتعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط بأهمية أكبر وسيولي اهتماماً متزايداً من جانب البلدان المضيفة لتحسين ظروف إقامة واستيعاب الجماعة المغربية.

ويجب على الدول النووية أن توفر ضمانات أمن سلبية غير مشروطة للدول غير النووية، وأن تبصر فوراً معاهدة بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وتعرض حظرها كاملاً على انتاجها واستخدامها. ومن الحثري أيضاً أن تضع جدولاً زمنياً للقضاء الكامل على تلك الأسلحة.

وهذه الخطوات ستكون الخطوات الأولى في العملية التي تستهدف جعل الأسلحة النووية في كوكبنا غير ذات معنى؛ وسيكون لها أثر إيجابي على المداولات الجارية بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين، القرار ٢٦/٤٦ لام بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي ذلك الوقت أعرب الكثيرون منا عن الأمل في أن يشجع سجل الأسلحة التقليدية الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح، عن طريق فرض الرقابة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية وتخفيضها بما في ذلك عمليات نقل أسلحة الدمار الشامل، وعن طريق بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. غير أن هناك شكاً في أن سجل الأسلحة التقليدية يجري تشغيله لصالح بناء الثقة ونزع السلاح. إن صادرات الأسلحة لم تقل على الإطلاق، والأسوأ من ذلك أن الأسلحة الحديثة مركزة في مناطق الصراعات أو الصراعات المحتملة، مما يفاقم الحالة في تلك المناطق، وتبين كل هذه الحقائق أن سجل الأسلحة التقليدية يعلن عن الأسلحة الحديثة والمتطورة والاتجار بهذه الأسلحة، مما يوجد الريبة فيما بين الدول الأعضاء ويطلق العنان لسباق تسلح من أجل التعجيل بحيازة تلك الأسلحة. إن السجل، حتى يرقى إلى مستوى هدفه المنشود، ينبغي أن يشتمل على تدابير مثل فرض حظر على تصدير الأسلحة وتسجيل الأسلحة والمنشآت العسكرية الموجودة في الخارج وسحبها.

وقد تكون للسجل آثار إيجابية أو سلبية على نزع السلاح، مما يتوقف على المنطقة التي يطبق

ومن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية هناك البعض الذي لا يستبعد إمكانية استخدام الأسلحة النووية تحت ذريعة ما يسمى بالرد المرن، وتقول بلدان أخرى بأن الحروب النووية والتقليدية على حد سواء يجب أن تواجه بأسلحة نووية. ومما يؤسفنا أن بعض البلدان تخلت رسمياً عن مبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية، وهو مبدأ حافظت عليه طوال عشرات السنين بل حتى بعد عهد الحرب الباردة. وهذه التطورات السلبية تشجع على زيادة الشك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبالتالي الاندفاع في سباق التسلح النووي وإعاقة التقدم في مناقشات هامة بشأن نزع السلاح النووي العام.

ويعتقد وفد بلدي أن خطر الحرب النووية وانتشار الأسلحة النووية لن يقضى عليهما ما لم تتخل الدول النووية عن رغبتها في استخدام الأسلحة النووية.

وفي هذا الشأن، أود أن أدلي بملاحظات قليلة بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى وفد بلدي أن تلك المعاهدة ينبغي أن ترمي إلى تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وإنهاء تهديد الحرب النووية في العالم. ومع ذلك، فإن تلك المعاهدة معاهدة تمييزية ولا تتحقق فيها المساواة، ولا تزال تقبل حق الدول النووية المشروع في امتلاك واستخدام الأسلحة النووية، بينما تفرض التزامات عدم انتشار غير معقولة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية سمحت المعاهدة للدول النووية بمواصلة انتاج الأسلحة النووية على نطاق كبير وتخزينها وتحسينها نوعياً، ووضعت الأنشطة النووية السلمية للدول غير النووية تحت الضغط وابتزاز وجزاءات على أساس أنها من المحتمل أن تستحدث أسلحة نووية.

ولذلك، فإن الموقف المقترح بشأن التمديد غير المشروط وغير المحدود للمعاهدة موجه إلى إضفاء الطابع الشرعي على احتكار الدول النووية واستخدامها غير المحدودين للأسلحة النووية ووضع العالم تحت تهديد الحرب النووية الذي لا نهاية له.

بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإن الرفيق كيم أيل سونغ قائد الشعب الكوري العظيم، عند لقائه بالسيد جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة السابق في حزيران/يونيه من هذا العام، قال إن بناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية حيوي لحسم المسألة النووية، وإن المسألة النووية ينبغي تسويتها من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدين. وفي الجولة الثالثة من المحادثات المعقودة في جنيف في آب/أغسطس الماضي توصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان لا تقوم بينهما علاقات طبيعية، إلى اتفاق حول الأهداف النهائية الواضحة لحسم المسألة النووية والمسائل الأخرى المعلقة.

وقد وقع الوفدان الحكوميان، وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووفد الولايات المتحدة الأمريكية اليوم في جنيف في الدورة الثانية من الجولة الثالثة للمحادثات، التي بدأت في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وثيقة إطار متفق عليه بين البلدين من أجل الحل الكامل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

إن القائد الأعلى المحترم الرفيق كيم جونغ أيل رئيس لجنة الدفاع الوطني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصدر تعليماته إلى رئيس وفد كوريا الشعبية الديمقراطية في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على هذه الوثيقة للإطار المتفق عليه. وهذا الإطار المتفق عليه المعتمد في المحادثات وثيقة هامة، وبها تتعهد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بما ينبغي أن تقوم به لحسم المسألة النووية مثل استبدال المفاعلات المرسل بالرافات بمفاعلات مبردة بالماء الخفيف، وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، وإقامة السلم والأمن هناك وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وإن الإطار المتفق عليه علامة بارزة في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فهو يحدد

فيها. ولذلك لا يمكن القول إن السجل ذو دلالة عالمية. والشفافية ليست ضرورية في ذاتها بل لبناء الثقة ونزع السلاح. وتزيد الشفافية في المناطق غير المستقرة الريبة وتشجع سباق التسلح وتخدم تجارة الأسلحة بدلا من أن تؤدي إلى بناء الثقة.

ولا تزال منطقة شمال شرقي آسيا تعاني من زعزعة الاستقرار، نظرا لاستمرار سياسة الحرب الباردة من جانب بعض البلدان حتى بعد إنهاء هيكل المواجهة بين الشرق والغرب وانتهاء الحرب الباردة. وإن انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز القوات المسلحة والمناورات العسكرية واسعة النطاق أصبحت مسائل معتادة، كما أن المنازعات والمواجهة تتفاقم في المنطقة.

وشبه الجزيرة الكورية أشد المناطق زعزعة في العالم؛ فهناك يجري وزع قوتين مسلحتين هائلتين بعضهما ضد بعض على خط الحدود العسكري. ويرتبط السلم والأمن في منطقة شمال شرقي آسيا وبقية العالم ارتباطا مباشرا بالتطورات الحاصلة في شبه الجزيرة الكورية. إن الحسم النهائي للمسألة النووية ضروري لإزالة التوترات وإقامة السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة سياسية وعسكرية، ويمكن أن تحسمها ثنائيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء أصلها وطبيعتها ومضمونها. والمسألة النووية تسببت فيها أصلا الولايات المتحدة الأمريكية التي وزعت أسلحة نووية في كوريا الجنوبية ووجهت ضدنا تهديدات نووية مستمرة مع خلق شكوك نووية في الوقت ذاته. ولذلك لا يمكن حسم هذه المسألة بطرق فنية مثل عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وغني عن البيان أننا لا يمكننا السماح بترك هذه المسألة العسكرية والسياسية في يدي الوكالة التي أصبحت أكثر محاباة في أدائها لواجباتها، بتحملها ضد بلدي.

ومن هذا المنطلق تتمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموقفها الثابت بأن المسألة النووية ينبغي حسمها عن طريق الحوار والمفاوضات

المتحاربين وتحويل اتفاق الهدنة فيما بعد إلى اتفاق للسلم.

والفقرة ٦٠ من المادة الرابعة من اتفاق الهدنة تنص على أنه بغية المساعدة في إقامة سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية ينبغي أن يعقد مؤتمر سياسي رفيع المستوى بين الطرفين، بيد أن هذا المؤتمر السياسي لم يعقد بعد، وظلت الهدنة غير المستقرة نافذة المفعول مدة طويلة.

وعلى الرغم من أن اتفاق الهدنة وآلية الهدنة بقيا نصف قرن تقريبا فإنهما كانا بالاسم فقط واهيين إذ فشلا في منع أو تقييد إدخال الأسلحة النووية في كوريا وتعزيز التسلح من الخارج والقيام بحشود عسكرية ومناورات حربية على نطاق واسع.

وقد قدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الأمم المتحدة اقتراحا مفصلا بأن يقوم البلدان ببدء مفاوضات بشأن اتفاق سلم دائم يحل محل نظام الهدنة الذي لم يعد جاريا العمل به، واتخذت بعد ذلك الخطوة العملية لإنشاء نظام جديد للأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية، الطرفان في اتفاق الهدنة، بسحب وفديهما من لجنة الهدنة العسكرية وأقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مكتبا تمثيلا للجيش الشعبي الكوري في بانمونغوم يوفر آلية لحسم مسائل السلم والأمن عن طريق المفاوضات.

ونظرا لأن عدم الاعتداء قد أعلن في اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب، وهو الاتفاق الذي أبرم في ١٩٩٢، فإن إبرام اتفاق جديد للسلم سيضمن على نحو قانوني السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد نتوقع أن تولي الأمم المتحدة الانتباه اللازم لتحقيق أن علم الأمم المتحدة، باعتبارها طرفا محاربا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال يرفرف في مواجهة علمنا على خط ترسيم الحدود العسكرية. ونتوقع أيضا أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها في كفالة سلم دائم في شبه الجزيرة

مجموعة التدابير التي ينبغي أن يتخذها الطرفان. ويعبر الإطار المتفق عليه تعبيرا كافيا ومُرضيا عن الموقف الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية — تسوية المسألة النووية ومبادراتها النشطة تحقيقا لتلك الغاية. وإذا ما نُفذ تنفيذًا سلسا فإنه سيسم اسهاما كبيرا في إزالة العلاقات العدائية وبناء الثقة بين جمهوريتي كوريا — الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وسيختفي في النهاية الشك النووي المزعوم.

ومع ذلك، فإن سلطات كوريا الجنوبية، إذ تشعر بالسخط الشديد وعدم الارتياح إزاء التقدم المحرز في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، حاولت أن توقف تلك المحادثات، راجية الولايات المتحدة ألا تقدم أية تنازلات. ومع ذلك استمرت المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية ووصلت إلى نتيجة ناجحة. ويقول المثل الكوري "الكلاب تنهج والقاتلة تسير".

لذلك أحث سلطات كوريا الجنوبية وبلدانا معينة لا تؤيد الحل السلمي للمسألة النووية على ألا تعوق تنفيذ هذا الإطار المتفق عليه المعتمد اليوم في جنيف.

وكما أن روما لم تبُن في يوم واحد فإن الريبة بين البلدين، التي دامت أكثر من نصف قرن تقريبا، لا يمكن أن تزال في يوم واحد أو يومين. وإذا قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية ببناء الثقة الخالية من مفهوم المواجهة، ونفذنا الإطار المتفق عليه فإن المسألة النووية بشأن شبه الجزيرة الكورية ستحل بكل تأكيد.

ومن شأن وضع اتفاق للسلم محل اتفاق الهدنة الكورية وترتيب جديد للسلم بدلا من آلية الهدنة الحالية أن يكون أحد العناصر الهامة في إزالة التوترات وإحلال السلم في شبه الجزيرة الكورية.

ويشكّل اتفاق الهدنة الكورية — الذي وقع في الخمسينات خطوة مؤقتة تتوخى تعليق العمليات العسكرية — بين الطرفين

وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب عامل رئيسي في تحقيق الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي للبلد.

والعوائق الرئيسية على طريق التبادلات الإنسانية والحوار والاتصالات بين الشمال والجنوب تكمن فيما يسمى بـ "قانون الأمن الوطني" لكوريا الجنوبية، الذي يُعرف الأخوان في المواطنة فيها بأنهم أعداء، وفي الحائط الأسمنتي الذي هو رمز للانقسام والمواجهة. ومن ثم ينبغي إزالة جميع الحواجز القانونية والمادية في وقت مبكر، إذا ما أردنا تحقيق أهدافنا المتمثلة في حرية السفر والاتصالات والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب والوحدة الوطنية. وليس هذا مطلباً جماعياً لشعوب كوريا والعالم فقط ولكنه يتمشى أيضاً مع الاتجاه السائد في هذه الأوقات.

وسنبذل كل جهد ممكن لإزالة العقبات والصعوبات المتبقية على طريق إعادة التوحيد الوطني ولتحقيق إعادة التوحيد عن طريق تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب.

السيد أيوكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس اسمحو لي أن أنقل إليكم سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين تهانئنا على انتخابكم. إن سجلكم الرائع على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية يشرف هذه اللجنة ويزيد من هيبتها وهو مصدر فخر لبلدكم وأمريكا اللاتينية كلها. إن حكمتكم وخبرتكم ومواهبكم واستقامتكم الخلقية ومهاراتكم الفنية غير العادية تجعلنا نشق بأن عمل اللجنة الأولى سيكلل بالنجاح. ولست في حاجة لأن أقول إنه يمكنكم التعويل على تأييدنا المفعم بالحماس.

وتؤيد بلدان برزخ أمريكا الوسطى التي يشرفني أن أخطب اللجنة باسمها، وهي بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، تأييداً حازماً المساعي المتضافرة للجنة الأولى ولهيئة نزع السلاح ول مؤتمر نزع السلاح لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل الذي يقوم على أساس الرقابة الدولية الفعالة وذلك وفقاً لقرارات الجمعية العامة وبما يتمشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الكورية ما دامت قد سمحت باستخدام اسمها عند توقيع اتفاق الهدنة.

وإذا لم تصحح الأمم المتحدة ما فعلته في الماضي في تناول المسألة الكورية فستشكك في مصداقيتها البلدان الأصغر التي تكون أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

وإن السلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يضمنا إلا عندما يوحد البلد مرة أخرى.

وقد بذلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها، منذ زمن طويل، كل جهد ممكن لتحقيق إعادة توحيد البلد على أساس اقتراحات بإعادة التوحيد مثل المبادئ الثلاثة، مبادئ الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى؛ والاقتراح بإنشاء جمهورية كوريو الديمقراطية الكونغرافية؛ وبرنامج النقاط العشر لإقامة الوحدة العظمى للأمة كلها من أجل إعادة توحيد البلد.

وإن برنامج النقاط العشر لإقامة الوحدة العظمى للأمة كلها من أجل توحيد البلد، الذي قدمه في نيسان/أبريل ١٩٩٣ الرفيق كيم إيل سونغ القائد العظيم للشعب الكوري، دليل عمل برنامجي لإنهاء الانقسام والمواجهة ولتحقيق الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي للبلد.

ويقضي برنامج النقاط العشر بأن يقيم الشمال والجنوب دولة موحدة تضم الأمة كلها وتمثل جميع الأطراف وجميع المجموعات في الأمة كلها بمن في ذلك الناس من جميع مناحي الحياة مع الاحتفاظ في نفس الوقت بنظامي وحكومتَي الشمال والجنوب. هذه الدولة الموحدة التي تضم الأمة كلها ينبغي أن تكون دولة كونفدرالية تمثل فيها الحكومتان الإقليميتان للشمال والجنوب على نحو متساو - دولة مستقلة وسلمية وغير منحازة ومحيدة لا تقف إلى جانب أي دولة كبرى. إن إنشاء دولة موحدة تضم الأمة كلها وتقوم على أساس كونفدرالي سيحسم بطبيعة الحال قضية التسوية السلمية، عن طريق جعل شبه الجزيرة الكورية غير نووي ونزع سلاحه وإزالة التوترات فيه.

للمسألة فـي مختلف المحاف المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وهذه المسألة، المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة، من الحري أن تكون موضع دراسة متعمقة يجريها في وقت مناسب مؤتمر نزع السلاح الذي هو، وفقا لقرار الجمعية العامة الإجماعي، محفل المجتمع الدولي التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بمسائل نزع السلاح.

وإذ ننتقل إلى الاستعدادات التي تجرى لمؤتمر ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتفق مع الرئيس، السفير لويس فالينسيا رودريغيز، على أن هذا الأمر وإن كانت اللجنة لا تتناوله عادة بشكل مباشر، فإن عملنا يمكن أن يساعد على تهيئة جو مؤات للمفاوضات بشأن الموضوع. وعلى نفس المنوال، كما أبلغنا الرئيس، فإن العمل الذي قام به مؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن معاهدة خاصة بحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى ينبغي أن يدفع به إلى الأمام.

ومن الواضح بشكل متزايد أن الإنشاء الفعال لمناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة أولى ضرورية نحو تحقيق القضاء النهائي على أسلحة الدمار الشامل. وبفضل الجهود المثالية التي بذلها بطل نزع السلاح الفونسو غارسيا روبليس، لدى منطقتنا الآن معاهدة ثلاثيولكو التي تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبانضمام الأرجنتين والبرازيل وشيلي مؤخرا إليها، مع تصديق سانت كيتس ونيفيس عليها، وانضمام كوبا المعلن إليها ستدخل المعاهدة قريبا حيز النفاذ، تعطيه بذلك المركز التاريخي لأمريكا اللاتينية، مركز كونها المنطقة الأولى الخالية تماما من الأسلحة النووية في العالم.

ويجب أن نعترف بالعمل المفيد الذي قام به مؤتمر نزع السلاح فيما يخص مسائل الشفافية في التسلح. والتشغيل الفعال لسجل الأسلحة التقليدية أساسي في منع الواردات والصادرات غير المشروعة وآثارها السلبية على صون السلم وأيضا على الجهود الرامية إلى كبح الجرائم الدولية. إلا أنه من الواضح أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تنقصها الموارد الضرورية

وفي المناقشة العامة التي جرت في بداية هذه الدورة، كان هناك تعبير واضح عن إرادة دول أمريكا الوسطى السياسية فـي أن ترى الاستفـادة من المنـاخ الدولي القائم لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات محددة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية، بما في ذلك تلك البالغة الأهمية المتعلقة بنزع السلاح والتنمية في العلاقات الدولية القائمة.

وليس هناك شك في أن الرأي العام العالمي يتشاطر التطلع الواسع الانتشار إلى وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات باعتباره شرطا مسبقا أساسيا لنزع السلاح الكامل وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نشعر بالامتنان إزاء المفاوضات المتعددة الجنسيات بشأن إعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب وهي مسألة معروضة الآن على مؤتمر نزع السلاح بفضل القيادة الحكيمة المتفانية للسفير المكسيكي ميغويل مارين بوش.

وعلاوة على ذلك، ينبغي إبلاء الأولوية لموضوعات أخرى مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومنع الحرب النووية، واعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واتخاذ تدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واتخاذ تدابير تتعلق بأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الإشعاعية.

ويعلق المجتمع الدولي أهمية كبرى على مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصال هذه الأسلحة من جميع جوانبها، وعلى تقرير الأمين العام بشأن الموضوع.

ووفقا لقرار الجمعية ٧٥/٤٨ جيم، أحيل التقرير إلى فريق خبراء حكومي دولي ممثل كـي ينظر فيه ويقدم اقتراحات بشأن قيام المجتمع الدولي بإبـلاء مزيـد مـن الدراسـة

التدابير الضرورية لوقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. ومشروع القرار الذي سيعتمد في هذا الشأن سيعتبر رسالة ضمنية من الرأي العام إلى الدول المسؤولة عن بث تلك الألغام تتعلق بالتزامها القانوني والمعنوي بالمساعدة على تحمل النفقات اللازمة، والعمل بشكل مباشر بالأفراد الفنيين والمعدات المخصصة لتحديد أماكن وإزالة تلك الأجهزة التي تتسبب في الإصابة وتنتهك الحق الإنساني الجوهري لسكان المدنيين في أن يتمتعوا بالسلم والهدوء والأمن في كل أنشطتهم اليومية.

وأخيراً، أود أن أذكر أن بلداننا تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عهد ما بعد الحرب الباردة هذا لتقييم التقدم المحرز والخطوات التي ينبغي اتخاذها بتوافق الآراء في مجال نزع السلاح العام.

وكما ذكر زعيم من منطقتنا في هذه الجمعية:

"تبزغ أمريكا الوسطى، وهي لا تزال تضمد جراحها، من الصدمات القاسية الناجمة عن عقدين من الأزمات العميقة وإراقة الدماء. لقد دفع أبناء أمريكا الوسطى ثمنًا باهظًا ومفجعًا للحرب الباردة تمثل في إزهاق ربع مليون من الأرواح. كما أغدقت البلايين من الدولارات على الدمار والمواجهة العسكرية بين الأشقاء. واليوم، لا تستثمر، للأسف، سوى موارد زهيدة في بناء الديمقراطيات الجديدة والاقتصادات الجديدة.

"هذا هو التحدي الذي يواجه أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي على السواء". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة السادسة، ص ٢)

في هذا السياق ينبغي أن نتذكر أن نهاية الحرب الباردة كانت تصاحبها فرص جديدة للتمتع بـ "عائد السلم" شريطة أن يتحقق تقدم موضوعي في ميدان نزع السلاح. ومن المنطقي أن يعطى هذا دفعة ليس فقط لاقتصادات البلدان النامية

لتشغيل وصيانة السجل بالشكل الصحيح. ومن الواضح أيضاً أنه على الرغم من أن بعض البلدان لا تؤيد استمرار السجل فلا يمكن إنكار فائدته في عالمنا المضطرب لأنه أداة هامة في جهودنا الرامية إلى استئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما تصاحبه من أنشطة مزعزعة للاستقرار مثل الإرهاب وتهريب المخدرات والجرائم الشائعة. ونعتقد أيضاً أن السجل سيساعد، إلى حد ما، على تحقيق فعالية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وكذلك البروتوكول الأول المتعلق بالشظايا التي لا يمكن كشفها، والبروتوكول الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والمتفجرات المفخخة والأجهزة الأخرى، والبروتوكول الثالث المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة.

وترى دول أمريكا الوسطى أنه بمشاركة فريق الخبراء، من الحري أن تولى أولوية قصوى للعمل الجاري بشأن تدابير تحقيق فعالية الآليات الرامية إلى التحقق من الامتثال الصارم لأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الأكثر تقدماً أن تساعد - لأسباب عديدة - تعزيز الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، حتى تدخل هذه الصكوك حيز النفاذ بأقرب وقت ممكن. ونتوقع نتائج طيبة من عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحت رئاسة السفير مارين بوش.

إننا نرى أن وقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد ينبغي أن يتجاوز الوقف الاختياري، وينبغي أن يشتمل على وقف التصدير، والشفافية بشأن حيازة تلك الألغام وأجهزة مماثلة. وتواجه البشرية تهديداً مروعاً من تواجد عدد يصل إلى ٨٥ مليوناً من الألغام البرية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الريفية، بما ينطوي عليه موت وإصابة وتشويه الأفراد من خسائر بشرية واقتصادية كبيرة.

ومن الحري بالجمعية العامة، التي تناولت هذه المسألة العام الماضي، أن تصر على اعتماد جميع

المستوى العالمي ولكنه في الوقت نفسه غير قادر على ضمان صون السلم والأمن في أجزاء كثيرة من العالم.

والحالات السائدة في رواندا والصومال، والبوسنة والهرسك، على سبيل المثال، دليل صارخ على مدى تعقيد مسألة الأمن الدولي، وهي تبين أيضاً ضرورة تناول هذه المسائل في سياق عالمي متكامل.

وترحب النيجر بالتقدم الذي أحرزته فعلا الدول الحائزة للأسلحة النووية في تخفيض ترساناتها النووية. ومما لا شك فيه أن المفاوضات التي تجريها الدول الحائزة للأسلحة النووية والاتفاقات والمعاهدات التي تبرمها انتصار للبشرية كلها.

بيد أن هذه المفاوضات والاتفاقات والمعاهدات ليست بديلاً لنظام الأمن الجماعي الذي ينبغي وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة أن يشمل جميع الدول ويهيئها.

وتشهد اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية على النتائج التي يمكن أن يحققها المجتمع الدولي عن طريق تحريم أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب يولي بلدي النيجر اهتماماً كبيراً للمسائل التي سيتناولها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في العام المقبل. وفي هذا الصدد يرحب بلدي بالتقدم الذي أحرز في الاجتماعات التحضيرية ويأمل في أن يتم في الوقت الحسن التغلب على العقبات المختلفة التي لا تزال تعترض الطريق حتى يكون من الممكن تحقيق المثل الأعلى، مثل تمديد هذه المعاهدة الهامة فترة غير محدودة.

وبغية تحقيق ذلك من المفيد بصفة خاصة الإسراع إلى درجة كبيرة وضمن مواعيد أخيرة معقولة بالجهود التي تجري حالياً بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة ومن المفيد أيضاً إحراز التقدم السريع صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد ينبغي تعزيز الوقف الاختياري الذي أعلنته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالمثل حان

ولكن أيضاً للجهود التي تبذل لحل الأزمة المالية للأمم المتحدة وهي الأزمة التي تقوض قدرة المنظمة على العمل والتي وصفها الأمين العام على نحو مثير في خطابيه أمام الجمعية العامة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ويشير الأمين العام في تقريره الأخير عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية - الوثيقة A/49/476 - إلى التناقض بين ارتفاع مستويات الانفاق على الأسلحة، والموارد المتواضعة نسبياً اللازمة لتلبية الاحتياجات العالمية في مجالات الصحة والتعليم والأمن الأيكولوجي. ونتيجة لذلك، فإن الذين يؤكدون على أن في العالم إفراطاً في التسلح وأنه متخلف على صواب. ففي فترة ما بعد الحرب من الضروري إجراء تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية وبذل جهود لتناول إعادة وزع أو توجيه أو تحويل الموارد إلى استخدامات غير عسكرية على الرغم من أننا نعلم أن هذه العملية تحفها العوائق والصعوبات.

وثمة حاجة إلى أن ندرس بعناية المسألة بأكملها حتى نضع مبادئ توجيهية وأساليب عمل لأنشطتنا المقبلة في هذا المجال. ويرى الأمين العام أن هذا يمكن أن يحدث في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في ١٩٩٥ من كوبنهاغن والذي يوفر لبداننا آمالاً في مستقبل يبشر بالخير.

السيد سيدو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الوقت متأخر ولكن نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى؛ فلا يسعني إلا أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، عن تهاني وفد النيجر على انتخابكم وعلى الطريقة الفعالة جداً التي توجهون بها عمل اللجنة الأولى.

ومما لا شك فيه أن انتهاء العداء بين الشرق والغرب يوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لإحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح وتخفيض الأسلحة. ومع ذلك فلماذا لم نغتنم هذه الفرصة الفريدة فسنجد أنفسنا في حالة تنطوي على مفارقة في عالم تخلو من المواجهة على

بالأسلحة الصغيرة، الذي يحدث في منطقتنا دون الإقليمية. ويسرنا أن نتعاون عن كثب مع البعثة التي ستوفد قريبا إلى النيجر كجزء من هذه المبادرة.

وفي ختام هذا البيان الموجز أود أن أؤكد على أنه ينبغي أيضا تشجيع التعليم في مسائل نزع السلاح، لأن هذا من شأنه أن يزيّد الفهم لشواغل نزع السلاح والسلام. وتُرى النيجر أن من اللازم توفير وسائل هذا التعليم لمكاتب نزع السلاح وبصفة خاصة للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الواقع في توغو.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية):
سيدي الرئيس، في البداية يطيب لي وباسم وفد بلادي أن أقدم إليكم ولأعضاء المكتب بأحر التهنة لانتخابكم لرئاسة وتسيير أعمال هذه اللجنة وأتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح.

تولي الجماهيرية العربية الليبية اهتماما بالغا بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، إيماننا منها بما يشكله وجود مختلف أنواع السلاح المدمر من خطر وتهديد للسلام والأمن العالمي. وتساهم الجماهيرية من خلال مشاركتها في المؤتمرات واللقاءات الدولية المكرسة لهذه القضايا في صياغة العديد من القرارات وتلعب دورا هاما في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥.

وكلنا أمل في أن تتوصل اللجنة إلى تفهم تراعى فيه شواغل كافة الدول الأطراف في الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بمسألة تمديداتها. وهنا يود وفد بلادي التأكيد من جديد بأن لدينا صعوبات في قبول تمديداتها إلى ما لا نهاية لأسباب جوهرية وهي:

أولا، استمرار حالة الاختلال الأمني في منطقة الشرق الأوسط بسبب وجود قدرة نووية إسرائيلية؛ ثانيا، عدم التكافؤ بين الدول العربية وإسرائيل في مجال الالتزام بنظام عدم الانتشار، سواء تمثل ذلك في الانضمام إلى المعاهدة أو إبرام اتفاقية ضمانات السلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ثالثا، عدم توفير ضمانات أمنية لها مصداقيتها للدول غير

الوقت للدول التي لا تزال تجري تجارب نووية أن توقف هذه التجارب.

وأخيرا يرى وفدي أنه من المشروع أن تعطى الضمانات السلبية، التي طالما سعت إليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي التزمت بعدم حيازة هذه الأسلحة، إلى هذه الدول بغية إزالة مناخ الريبة بشأن مسألة ستستفيد البشرية كلها من نتائجها السعيدة.

وترى النيجر أيضا أنه من الحري دراسة الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمحافظة على هذا الطابع، وفي هذا الصدد أود أن أناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة أن تفعل ذلك لصالح السلم وبناء الثقة في المناطق التي تنتمي إليها وبصفة أعم في مجال السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أرحب بالجهود التي تبذل في جميع أنحاء العالم لإنشاء مناطق سلم وبصفة أكثر تحديدا بإعداد معاهدة تتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وإذا وقعت هذه المعاهدة ونفذت على وجه السرعة كان ذلك اسهاما كبيرا في بناء الثقة فيما بين بلدان القارة التي ستمكن حينئذ من تكريس طاقاتها لمهام التنمية التي تحظى بالأولوية.

وما فتئت مسألة الأسلحة التقليدية تثير قلقنا الكبير وبصفة خاصة بعد أن أفسح الخوف من المواجهة بين الكتلتين المجال للعديد من الصراعات الإقليمية التي تعرض للخطر الاستقرار والسلم والأمن في المناطق المتضررة. وبغية المساعدة في حسم هذه المشكلة تؤيد النيجر فتح السجل الخاص بالأسلحة التقليدية، وتسهم النيجر في هذا السجل بتقديم المعلومات إليه على نحو منتظم.

ويشعر بلدي بقلق عميق إزاء الخطر الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد ومن ثم فإنه سيؤيد أية مبادرة ترمي إلى إقامة رقابة يعول عليها على هذه الأجهزة الفتاكة بما في ذلك إنتاجها ونقلها واستعمالها.

ويقدر بلدي تقديرا كبيرا الدعم الذي قدمه الأمين العام لمنظمتنا للمبادرة التي اتخذها رئيس جمهورية مالي بشأن مراقبة الاتجار غير المشروع

هو الآن في أمس الحاجة إلى مثل هذه المساعدة ليتمكن من رفع مستواه المعيشي وتطوير اقتصادياته وتنمية مجتمعاته.

وفي هذا السياق، اتخذت بلادي إجراءات عملية وملموسة، إذ ألغت الجيش التقليدي وسرحت الآلاف من أفراد القوات المسلحة ووجهتهم لمواقع الانتاج، مساهمين بذلك في تنمية وتعزيز اقتصادنا الوطني. وتم تحقيق تخفيض هائل في إنفاقنا العسكري للحد الكافي فقط للدفاع عن النفس.

إن هذه الخطوة الفريدة التي قمنا بها تشكل نموذجا رائعا نرجو أن تحتذي به كافة الدول في حالة توفر الإرادة لديها لخلق عالم يسوده السلم والأمن والاستقرار، ونغلق حينئذ باب التحدث عن تخفيض الميزانيات العسكرية والشفافية وغيرها من الأمور المتعلقة بقضايا نزع السلاح. ونكون بذلك قد خطونا خطوات فعالة صوب إزالة كافة مظاهر التهديد والخوف والرعب التي يسببها وجود مختلف أنواع السلاح المدمر وأрсينا قواعد راسخة لعالم أكثر سلما وأمنا.

إن مسألة تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون في منطقة البحر المتوسط من المسائل التي توليها بلادي أهمية بالغة، وترحب بكافة الجهود التي تبذل من أجل تحويل هذه المنطقة إلى منطقة يسودها الأمن والتعاون. إلا أن هذه الطموحات يعيقها استمرار وجود الأساطيل والقواعد الأجنبية التي تشكل تهديدا لسلم وسيادة الدول المطلة عليها. ومما يؤكد صدق قولنا ما تعرضت إليه بلادي من استفزازات متواصلة من الأسطول السادس الأمريكي المرابط في هذه المنطقة، التي وصلت إلى حد العدوان الأمريكي المباشر بالتعاون مع بريطانيا عام ١٩٨٦، راح ضحيته العديد من المدنيين والأبرياء.

إن استمرار بقاء هذه الأساطيل والقواعد لا يزال يشكل تهديدا خطيرا لأمن وسلام دول البحر الأبيض المتوسط. ونطالب بسحب تلك الأساطيل وغلق القواعد العسكرية لتتمكن دول المنطقة من العيش في أمن وسلام وإرساء تعاون اقتصادي وثقافي وبيئي يخدم مصالح المنطقة وكافة دول العالم المحبة للسلام.

النووية، وذلك لعدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بشأن التدابير الفعالة لتحقيق نزع السلاح النووي؛ رابعا، عدم إحراز أي تقدم في مجال إرساء نظام لعدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ خامسا، استمرار السياسات التقييدية في تصدير من جانب موردي معدات التقنية النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية الأطراف في المعاهدة.

تود بلادي أن تعرب من جديد عن ترحيبها بالقرار ٧/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابقة بخصوص المساعدة في إزالة الألغام. وتؤيد الخطوات التي دعا إليها القرار حتى يتمكن المجتمع الدولي من التخلص من الألغام وغيرها من الأجهزة غير المتفجرة. والجماهيرية العربية الليبية واحدة من الدول التي ما زالت تواجه هذه المشكلة الخطيرة الأبعاد بسبب حقول الألغام والكمائن التي زرعت على ترابها وشواطئها إبان الحرب العالمية الثانية. رحل المتحاربون عن بلادي مخلفين وراءهم مساحات شاسعة مزروعة بالألغام والكمائن دون تطهيرها أو المساعدة في إزالتها أو تقديم الخرائط الدالة على مواقع تلك الألغام والكمائن التي سببت في إعاقة برامجنا الزراعية والتنموية وارتفاع تكلفتها وفي وفاة الآلاف من البشر والحيوانات.

ويعكس التقرير الوارد في الوثيقة A/49/357/Add.1، الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الأضرار والخسائر الجسيمة التي تعرضت لها بلادي في مختلف القطاعات. ونطالب الدول التي قامت بزرع تلك الألغام والكمائن من خلال هذا المنبر بأن تتعاون معنا بتقديم الخرائط الدالة على مواقعها ومساعدتنا في التخلص منها، تنفيذًا واحتراما لقرارات هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، ودفع تعويضات مناسبة تغطي ما لحق بنا من أضرار بشرية واقتصادية ومادية وبيئية بسببها.

تؤيد بلادي كافة الجهود والمسااعي الدولية الرامية إلى تخفيض الميزانيات العسكرية لكافة الدول، كبيرها وصغيرها، والتخلص من جميع الترسانات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتطالب بأن توجه هذه الموارد المالية لمساعدة العالم الثالث الذي

أما عن الحديث عما يسمى بمسيرة السلام الحالية في منطقة الشرق الأوسط فإن بلادي حول هذه المسيرة تود أن تحذر اليهود قبل العرب بأن هذا السلام لن يصمد لكونه غير عادل وغير نهائي. والذين يشجعونهم عليه إنما يريدون التخلص من اليهود قبل العرب. ونحن، الذين نريد أن يعيش اليهود في سلام، نقول لهم بأن السلام بينهم وبين الفلسطينيين لا يمكن أن يكون عادلاً ولا دائماً ما لم يكن مبنياً على إقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها اليهود والعرب على حد سواء، على غرار الحل الديمقراطي العادل غير العنصري الذي تم في جنوب أفريقيا، وما لم يتم أيضاً تدمير ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تهدد كافة دول المنطقة، وتجعل من أي سلام في وجود هذا الوضع سلاماً هشاً يحمل بوادر فشله. لأنه استسلام وفرض للأمر الواقع. والتاريخ مليء بالشواهد على فشل سياسات فرض الأمر الواقع في إقامة سلام دائم. إننا فـي الجماهيرية العربية الليبية نجهر بهـذه الحقيقة مـخاطبين العقلاء من اليهود والعرب وعقلاء العالم أجمع ونحذرهم، قبل فوات الأوان، فما بُني على باطل فهو باطل. اللهم إننا قد بلغنا اللهم فاشهد.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقاً لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، ستبدأ اللجنة المرحلة الثانية من عملها - "مناقشة منظمة لمواضيع معينة وفق النهج المواضيعي المعتمد إزاء بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي" - يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ولعل الأعضاء يتذكرون أنني كنت قد قلت في الجلسة التنظيمية يوم الخميس الموافق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، إنني، بمساعدة وتعاون سائر أعضاء مكتب اللجنة والأمانة العامة، سأمد أعضاء اللجنة بالمعلومات الضرورية [مقدماً بوقت كاف] عن كل موضوع والوقت المخصص للنظر فيه.

وأود الآن أن أبلغ اللجنة بأني قمت، بالاشتراك مع سائر أعضاء مكتب اللجنة، باستعراض دقيق للقضايا التي تنطوي عليها هذه المسألة في الجلسة المعقودة يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ترحب بلادي بالدول التي انضمت حديثاً إلى معاهدة عدم الانتشار، وتطالب الدول التي لم تنضم بعد أن تقوم بذلك. وتؤيد إبرام معاهدة بشأن جعل قارة أفريقيا لا نووية، إذ أن ذلك سيعزز السلام والأمن الدوليين.

إننا على وفاق تام مع مطالب المجتمع الدولي بحظر إجراء التجارب النووية. وفي حالة ما تم إدراكها، فإننا سنكون حتماً قد خطونا خطوة كبيرة لدفع كابوس الحرب النووية عن عالمنا. كما نرحب ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع قواعد وضوابط لهذه الاتفاقية. ونطالب في ذات الوقت بإعطاء الفرصة لكافة دول العالم للمشاركة الفعالة في مفاوضات نزع السلاح، لما يكون لذلك من مردود ايجابي يحقق المساواة الكاملة بين كافة دول العالم، يتساوى فيها الكبير والصغير دونما تمييز.

أما بخصوص جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل فإننا نرحب بذلك كل الترحيب. غير أننا نلفت نظر المجتمع الدولي بأن هذا الحلم رغم سموه، لن تتأتي إمكانية تحقيقه ما لم يواجه العالم كله بشجاعة الاسرائيليين الذين يملكون ترسانة كبيرة من السلاح النووي تزيد على ٢٠٠ رأس نووي، وأنه حتى في حالة انضمام الاسرائيليين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإن ذلك لا يكفي ولا يحقق هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وكما ذكرنا في السابق فإن الاسرائيليين يمتلكون ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية تهدد سلام وأمن جميع دول المنطقة. ومما يؤسف له أن الاسرائيليين يلقون كل الدعم والتشجيع من الدول الغربية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنتهج سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى جدية المجتمع الدولي في معالجة هذه القضية، حيث نلاحظ أن زوبعة كبيرة أثارتها قوة معينة تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية حول مصنع صغير للأدوية وأقول للأدوية أرادت بلادي انشاءه بغرض تصنيع الأدوية الطبية، في حين تتغاضى هذه القوة عما يملكه الاسرائيليون من مختلف وسائل الدمار الشامل. أي عدالة هذه؟

والآن نعطي الفرصة للاستماع إلى التعليقات أو الملاحظات على برنامج العمل.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليست لدينا مشكلة بالنسبة للورقة

وبوسعي الآن أن أعرض على اللجنة البرنامج المنظم الذي يشتمل على جميع الموضوعات الهامة جدا المدرجة في الفقرة ٢ من القرار ٨٧/٤٨ الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وذلك للنظر فيه والموافقة عليه.

وبرنامج المرحلة الثانية من عمل اللجنة قد وزع فعلا على الممثلين.

وأعزم أن أتناول هذه الموضوعات العشرة، الموضحة في الجدول الزمني المعروض على اللجنة للنظر، واحدا فواحدا، ابتداء بمناقشة الموضوع الأول، "الأسلحة النووية"، عصر يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ثم تنتقل إلى الموضوعات الأخرى بالترتيب. وفي هذا الصدد أود أن أقول إنه سيتم توخي المرونة الكافية، بقدر الإمكان، في تناول هذه المسائل خلال مناقشاتنا غير الرسمية. وبغية الاستفادة الكاملة والبناءة من وقتنا ومن خدمات وموارد المؤتمرات المتاحة في المرحلة الثانية من عملنا، اقترح أن تقوم اللجنة فور الانتهاء من النظر في موضوع محدد، وإذا سمح لها الوقت بذلك، بالمضي فورا إلى النظر وتبادل الآراء في الموضوع التالي المدرج في الجدول الزمني والمعرض الآن على اللجنة للنظر فيه.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه لن توضع قائمة رسمية بالمتكلمين، وذلك، على وجه التحديد، لأن هذه المناقشة ستكون مناقشة غير رسمية لموضوعات محددة. والوفود الراغبة في الاشتراك في هذه المناقشات غير الرسمية مطلوب منها أن تعرب أثناء الجلسة عن رغبتها في الإدلاء ببيان. وإلا فيمكنها إبداء تلك الرغبة إلى أمين اللجنة في وقت مناسب، إذا ما فضلت ذلك.

وأود أن أبلغ اللجنة أنه عملا بالمناقشات التي أجريت في هيئة المكتب، طلب من الأمانة العامة إجراء الترتيبات اللازمة لتمكين المنظمات غير الحكومية المعنية من وضع موادها المحررة على الطاولة التي ستوضع خارج القاعة التي تجتمع فيها اللجنة حتى يتسنى للوفود أخذ ما تشاء منها.

غير الرسمية المقدمة من الرئيس. نريد فقط أن نعرب عن تقديرنا لجهوده وجهود الأمانة العامة لتزويدنا بهذه الورقة.

إنني أسعى فقط إلى توضيح يتعلق بما تنوي اللجنة اتباعه عند مداولتها بشأن كل بند من البنود، وما إذا كنتم - سيدي الرئيس - تريدون القيام بتقييم نهائي على أساس الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء؛ وما إذا كانت الآراء التي تعرب عنها الوفود ستثبت في محاضر اللجنة. وسوف أقدر إلقاءكم بعض الضوء على الطريقة التي ستتبعها اللجنة فيما يخص هذه الأمور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): رداً على النقطة التي أثارت تواء، أود أن أقول إن اللجنة هي بالتأكيد سيدة إجراءاتها وقراراتها. والموضوعات المختلفة المدرجة في القرار ٧٨/٤٨ سينظر فيها بشكل غير رسمي، وفي كل حالة ستمكن اللجنة من تقرير ما تراه فيما يخص أي نقطة يثيرها أي وفد. وبطبيعة الحال ستمكن اللجنة عند أية مرحلة من وضع المبادئ التوجيهية الواسعة التي ترغب في اتباعها، وقد تبادر - في أي وقت - بوضع مشروع قرار أو أي تدبير آخر تراه ضرورياً.

إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى، سأعتبر أن الاقتراح قد قبل.

أود أن أوضح أننا نتكلم عن مشاورات غير رسمية لا تعد محاضر لها. والمشاورات غير الرسمية لا بد أن تمكن الوفود من التأكد من مستوى الاتفاق بشأن كل مسألة معروضة على اللجنة للنظر فيها.

وإنني أعتبر أن اللجنة تقبل البرنامج المقترح للمرحلة الثانية من عملنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥